

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل

التصور المستقبلي

للعرب الفلسطينيين في إسرائيل

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل

للغرب الفلسطينيين في إسرائيل

التصور المستقبلي

أعضاء اللجنة التوجيهية:

شوقي خطيب, سلمان ناطور, عايدة توما, د. رياض اغبارية,
بروفسور مروان دويري, د. أسعد غانم, د. خالد أبو عصبه,
جعفر فرح, غيداء ريناوي- زعبي.

المحررة المسؤولة: غيداء ريناوي- زعبي

تدقيق لغوي: رجا زعاترة

تصميم وإنتاج: وائل واكيم

شكر خاص للزميلة: سماح حايك

© جميع الحقوق محفوظة

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل

هاتف: 04\6013323

فاكس: 04\6013322

حي الورود

ص.ب. 5642

الناصرة 16430

alcci@nazareth2k.net

www.arab-lac.org

توطئة

من الواضح أننا، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، بحاجة إلى جمع الصياغات المختلفة الموجودة في التعريف الذاتي لكياننا ولطبيعة علاقتنا مع الدولة ومع شعبنا الفلسطيني وإلى ربطها من أجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الامكان؛ تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية - السياسي منها والثقافي والاقتصادي والتربوي والحيزي والاجتماعي، وتبلوره معظم التيارات والتوجهات السياسية والفكرية والبحثية.

بناءً على دعوتي كرئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، التقت مجموعة من الباحثين والناشطين العرب (مرفق طيه أسماؤهن وأسماؤهم) من أجل التباحث في برنامج يصبو الى تكوين مجمع للأصوات القيادية المختلفة والتوصل من خلال الإجماع على الحد الأدنى من المتفق عليه الى بلورة رؤية استراتيجية جماعية مستقبلية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

لقد بادرت الى هذا البرنامج كاستمرار لمشروع الطاولة المستديرة الذي هدف الى تطوير برنامج استراتيجي جديد للعرب الفلسطينيين في إسرائيل.

أشكر هذه المجموعة على مجهودها وعلى تفانيها والتزامها في مسيرة دامت أكثر من سنة تم خلالها عقد أربعة لقاءات مطولة حيث استمر كل لقاء عدة أيام.

هذه الأوراق هي نتاج هذه المسيرة. ونتاج عمل جماعي تم من خلاله نقاش مضمونها وإقراره. إذ يُعرض جوهر العمل في ملخصات لأوراق بحث كتبها بعض المشاركين في المجموعة تقترح فيها توجهات عامة لعملية التغيير المطلوبة في مستقبل العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

تصدر هذه الأوراق قضية انتماء وهوية العرب الفلسطينيين في إسرائيل واشكالية المواطنة، ثم يأتي ما يترتب عليهما من حيث مكانتهم الحقوقية وسياسة الأراضي والتخطيط والبناء واستراتيجية التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والرؤية التربوية لجهاز التربية والتعليم العربي وسبل تطوير الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل والعمل السياسي والأهلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. مع العلم بأنه لم يتسن للمجموعة استعراض العديد من القضايا

المصيرية الأخرى والتباحث فيها بالشكل الكافي.
وسيصدر في المرحلة القادمة كتاب يعرض التصور المستقبلي بالتفصيل ويصف سيرورة العمل.

تكمن أهمية هذا العمل في النقاش الذي سيأتي نشر هذه الورقة. فليس بالضرورة أن يوافق على هذا النتاج ممثلو جميع أطراف التيارات والقوى السياسية الممثلة داخل لجنة المتابعة العليا، وإنما الهدف الأساسي هو اشغال شرارة النقاش الجماهيري فيما يخص مستقبل العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

شوقي خطيب

رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل
ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية المحلية في إسرائيل

منطلق*

نحن، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، أهل الوطن الأصليون ومواطنون في الدولة وجزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية والفضاء الثقافي العربي والاسلامي والانساني. لقد أدت حرب 1948 الى إقامة دولة إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية. ووجدنا أنفسنا نحن الباقين في وطننا (حوالي 160,000 نسمة) داخل حدود الدولة اليهودية منقطعين عن بقية شعبنا الفلسطيني وعن العالم العربي وأرغمنا على حمل جنسية الدولة الإسرائيلية فتحولنا الى أقلية في وطننا التاريخي.

عانينا منذ نكبة فلسطين وقيام الدولة من سياسات تمييز بنيوية حادة وقهر قومي ومن حكم عسكري دام حتى العام 1966 ومن سياسة مصادرة الأرض وتمييز في الموارد والحقوق وتهديد بالترحيل، واعتداءات عنيفة قتلت فيها الدولة مواطنين فلسطينيين في كفر قاسم (1956) ويوم الأرض (1976) ويوم القدس والأقصى (2000).

وبالرغم من كل ذلك فقد حافظنا على هويتنا وثقافتنا وانتمائنا الوطني وتنظيم صفوفنا وورصها. لقد ناضلنا وناضل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا مقبولا وعادلا وفقا للقرارات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديمقراطية لخدمة يهوديتها يقصينا ويضعنا في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي نعيش فيها. لذلك نطالب بنظام ديموقراطي توافقي يمكننا من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار والسلطة لضمان حقوقنا القومية والتاريخية والمدنية الفردية والجماعية.

في ظلّ هذا التاريخ الحديث المركّب، نتطوّر حالياً نحو حقبة جديدة، حيث يتصاعد الوعي الذاتي بيننا، مشدداً على الحاجة إلى أن نقوم برسم طريقنا نحو المستقبل وبلورة هويتنا الجماعية وصياغة برامج عملنا الاجتماعية – السياسية، وقد كانت مرحلة تكوين لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل نقطة مفصلية في تاريخ تنظيمنا حيث حازت اللجنة على

* اعتمد في النص خطاب المذكر مع أن القصد للجنسين

المصادقية بكونها الهيئة التمثيلية العليا لجميع القوى والهيئات السياسية والشعبية الفاعلة. انطلاقاً من هذا الواقع، ومن منطلق رؤيتنا للتغييرات الحاصلة داخلنا يأتي هذا المشروع استمراراً لمسيرتنا النضالية وارتقاء نحو بلورة "تصور مستقبلي" إستراتيجي للفلسطينيين في إسرائيل. وينشد هذا العمل الإجابة عن السؤال المصيري: "مَن نحن وما الذي نريده لمجتمعنا؟".

لتحقيق هذا الهدف ستتبع التصور المستقبلي خطوات عمليّة ملموسة وخطة عمل عينية ذات أهداف محددة وستشمل كافة التيارات في مجتمعنا باعتبار هذا التصور خطاباً فلسطينياً مستقلاً ونوصي باعتماده مرجعاً.

نتوخى من هذا التصور المستقبلي تنظيم الصفوف وإيجاد نقاط الالتقاء لوجهات النظر والمعتقدات والرؤى المختلفة والمتناقضة أحياناً على أساس الثوابت والمصالح الوطنية.

اللجنة القطرية للسلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل أخذت على عاتقها تفعيل هذا البرنامج، بإطلاع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. ويتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين: في المرحلة الأولى شكلت لجنة توجيه ساهمت في توضيح آليات التعبير عن أهداف واستراتيجيات المشروع لتضمن تطبيقه الفعلي، ولتختبر مدى تلاحم الأهداف مع الآليات المخططة للبرنامج. وفي المرحلة الثانية تم بلورة تصور مستقبليّ على مدار أربعة اجتماعات مطوّلة، انعقدت في نهايات أسابيع وضمت كوكبة من المفكرين والناشطين العرب وتكتمل هذه المرحلة بعقد مؤتمر عام وكتاب يعرض من خلاله التصور النهائي وسيرورة العمل.

نصبو لهذا التصور أن يشكل نبأسا في مسار تغيير واقعنا وأن يساهم بالتأثير على الأجندة الإسرائيلية بصورة فعّالة وإيجابية، مواصلاً بذلك المضيّ في الزخم الفعّال الذي تنتهجه لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل منذ قيامها. كما نرجو أن يؤدي الى اثاره واثراء شرارة النقاش العامّ فيما بيننا، ونحو المجتمع الفلسطيني في الخارج، ونحو الدولة والمجتمع اليهودي والرأي العام العربي والعالمي.

منهجية العمل*

يأتي هذا التصور المستقبلي تدشيناً لآعمال مجموعة من الباحثين والناشطين الجماهيريين التقت لمدة ناهزت السنة بغية المشاركة في حوار تخطيطي مستقبلي يبحث في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. إندرج العمل على مرحلتين- مرحلة تحضير البرنامج ومرحلة بلورة التصور المستقبلي.

مرحلة التحضير

لقد تبينت الحاجة الماسة من خلال التحضيرات والمشاورات في المرحلة الأولى الى تكوين جسم يعزز البرنامج ويوجه عمله. وقد كان من الواضح أن اقامة لجنة توجيهية منذ بداية العمل ستدعم مسار تطور لبرنامج في منحيين- المنحى الجماهيري والمنحى التخطيطي. وقد اجتمعت اللجنة شهريا منذ حزيران 2005 ولمدة السنة والنصف لتحضير فعاليات البرنامج.

مرحلة البلورة

بعد التحضير والتخطيط دعت اللجنة العديد من الشخصيات القيادية كل في مجالها ومجاله وقد حرصت أسرة البرنامج ومنذ البداية، على جمع التمثيل الواسع، قدر الامكان، لجميع أطياف المذاهب والمعتقدات والمدارس الفكرية في مرحلة تكوين المجموعة. تمحورت المجموعة , بكونها مجموعة ذات مهمة محددة متعلقة بجدول زمني محدد، في عملها بالأساس في محورين- محور فكري ومحور تطويري. وقد كان على المجموعة أن تحدد أطر النقاش وأجندات الحوار بنفسها وأن تتحرك في نقاشاتها ما بين الفلسفي الايديولوجي وما بين العملي التطبيقي والتوصل من خلال الاجماع الى الحد الأدنى من المتفق عليه.

اجتمعت المجموعة في أربعة لقاءات مطولة عقدت في القدس. استهدف اللقاء الأول والذي تم في أيلول 2005 التداول في التصورات المستقبلية لكل من المشاركات والمشاركين والبحث عن نقاط التماس فيما بينها.

* أعدت هذه الورقة غيداء ريناوي- زعبي موجهة المجموعة ومنسقة البرنامج

أما اللقاء الثاني والذي انعقد في كانون الأول 2005 فقد نشد استعراض نقاط القوة والضعف في واقع العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

في هذه المرحلة أوكل رئيس اللجنة القطرية السيد شوقي خطيب سبعة باحثين من المجموعة بوضع خطط استراتيجية قابلة للتطبيق خلال عقدين من الزمن في ثمانية مواضيع:

- (1) العلاقة مع الدولة،
- (2) المكانة القانونية للفلسطينيين في إسرائيل،
- (3) الأرض والمسكن،
- (4) التنمية الاقتصادية،
- (5) التنمية الاجتماعية،
- (6) التربية والتعليم،
- (7) المبنى الثقافي،
- (8) عمل المؤسسات والعمل السياسي المحلي والقطري.

وقد طلبت اللجنة التوجيهية من الباحثين عرض خطط العمل هذه على أخصائيين في هذه المجالات لاضافة ملاحظاتهم قبيل تقديمها للمصادقة في المجموعة. وهدفت هذه الخطوة بالأساس الى تعزيز المنهجية العلمية في العمل واكساب الخطط الاستراتيجية المرجعية البحثية اللازمة.

وقد قدم كاتبو أوراق البحث أثناء اللقاء المطول الثالث للمجموعة في نهاية شهر نيسان 2006 حيث نوقشت وصودق عليها.

وفي هذا اللقاء نظمت المجموعة منطلق التصور المستقبلي العام.

أما في اللقاء المطول الرابع والذي عقد في نهاية حزيران 2006 فقد تمت المصادقة النهائية على نص المنطلق العام وملخصات أوراق البحث.

ويهدف البرنامج الى انهاء هذه المرحلة بنتاج ملموس أي أن تختتم أعمال برنامج التصور المستقبلي بكتاب يعرض المضمون الكامل لخطط العمل التي كتبت من خلال الأوراق البحثية.

وتعلق أسرة البرنامج على كل جماعة أكاديمية واعلامية وسياسية وجماهيرية الآمال للمبادرة نحو ما يمكن تحقيقه من التوصيات وخطط العمل التي قدمتها المجموعة. فهذا التصور المستقبلي يقدم الامكانية لاستعمالات مستقبلية عديدة منها-

- منتديات وقنوات فكرية للتطوير الاستراتيجي،
- رافعة حوارية جماهيرية تتحدى المجتمع الاسرائيلي بصدق موقفها،
- حملة اعلامية في وسائل الاعلام المحلي والاسرائيلي والعالمي،
- وسيلة ضغط أمام وزارات الدولة ومؤسساتها،
- وبالأساس محرك أولي لتطوير مراحل تطبيقية مستقبلية لتغيير واقع العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

العرب الفلسطينيون في إسرائيل وعلاقتهم بالدولة*

إن إسرائيل وليدة عملية استيطان بادرت إليه النخب اليهودية-الصهيونية في أوروبا والغرب وساهمت في تنفيذه دول استعمارية كلاسيكية، وتعززت بتكاثف الهجرة اليهودية الى فلسطين على ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية والكارثة. بعد قيامها في العام 1948 استمرت إسرائيل في انتهاج سياسات مشتقة من رؤيتها لنفسها كامتداد للغرب في الشرق الأوسط، والتنازع مع جوارها بشكل دائم وبمستويات متعددة. كما استمرت في تنفيذ سياسات استعمارية داخلية ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين.

نفذت إسرائيل عملية التهويد بأشكال عدة، بدايتها تهجير غالبية أبناء الشعب الفلسطيني في العام 1948 وهدم أكثر من 530 بلدة عربية ومصادرة واسعة للأراضي العربية وإقامة أكثر من 700 مستوطنة يهودية، بغية استيعاب اليهود المهاجرين إليها. ارتكزت هذه الأعمال على تهويد الحيز الجغرافي ومحو الماضي والحضارة الفلسطينية، وإقامة اقتصاد مركزي ومنظومات سياسية تهمش وتضعف الفلسطينيين، خاصة داخل إسرائيل.

من حيث جمعها بين الديمقراطية والإثنية، لا يمكن تصنيف أو تعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية، ويتوجب تعريفها كدولة إثنوقراطية مثل تركيا وسريلانكا ولاتفيا ولتوانيا واستونيا (وكندا لغاية ما قبل أربعين عاماً تقريباً). فهذه الأنظمة تمنح مجموعات الأقلية مساواة جزئية وتشرك أعضائها بشكل محدود في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، وإن كان ذلك بدرجة غير متساوية على أية حال مع تلك التي تتمتع بها الأغلبية، ووسط إتباع سياسة متواصلة وثابتة من السيطرة والرقابة اللتين تكفلان الحفاظ على هيمنة الأغلبية وهامشية الأقلية.

المبادئ التي توجه النظام الإثنوقراطي هي:

1. مجموعة إثنية مهيمنة تسيطر على جهاز الدولة.
2. تحوّل الإثنية (والدين)، وليس المواطنة، إلى مبدأ أساس لتوزيع الموارد والإمكانات، ووسط تقويضها لـ "الشعب" (عموم المواطنين).

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه د. أسعد غانم وناقشته المجموعة

3. عملية "أثننة" تدريجية للسياسة التي تتكون على أساس الطبقات الإثنية.
4. حالة دائمة من انعدام الاستقرار.
5. المنطق الإثنوقراطي هو الذي يوفر أدوات التحليل لفهم مجتمعات ذات نظام يفضل بشكل كامل مجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى، كما أنه يوفر بطبيعة الحال ديناميكية العلاقات بين المجموعات المختلفة.

من أجل الحفاظ على النظام الإثنوقراطي قامت الدولة إجمالاً باتباع عدة قواعد مركزية لتعاملها مع المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تتلخص هذه السياسات بما يلي:

1. قطع صلة الهوية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب العربي الفلسطيني والأمميين العربية والإسلامية ومحاولة بناء مجموعة جديدة "عربية إسرائيلية" أو "العربي الإسرائيلي" الجديد؛
2. منع العرب الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع اخوتهم في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة واللجئين الفلسطينيين.
3. معارضة تنظيم العرب الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما تريده الأكثرية والدولة من حيث التمثيل البرلماني، والتدخل لمنع أية إمكانية جدية لنسبة كبيرة منهم لعمل سياسي خارج برلماني يركز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري؛
4. معارضة محاولات القيادات الرامية إلى بناء رؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية، والتي ترضى في نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدراتها ومواردها؛
5. إجبار العرب الفلسطينيين في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة حسب المفتاح الإثني وليس حسب المواطنة حتى يتسنى للدولة الحفاظ على تفوق اليهودي ودونية العربي الفلسطيني.

العرب الفلسطينيون في إسرائيل غير راضين عن مكانتهم الجماعية. ففي الوقت الذي يحافظون فيه على هويتهم العربية الفلسطينية، يتطلعون إلى تحقيق المواطنة الكاملة في الدولة ومؤسساتها وتحقيق إدارة ذاتية مؤسساتية تضمن لهم حق إدارة شؤونهم الخاصة كمواطنين في مجالات التعليم والثقافة والدين، وذلك بطبيعة الحال كجزء لا يتجزأ من الدولة والمواطنة الإسرائيلية، بالإضافة إلى سعيهم لتحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية. وفي الحقيقة فإن إدارة ذاتية من هذا النوع في إطار الدولة تشكل نموذجاً لنظام مبني على أساس "الديمقراطية التوافقية"، وهو بمثابة نظام يجسد وجود مجموعتين قوميتين في الدولة، اليهود والفلسطينيين يضمن المشاركة الحقيقية في السلطة والموارد واتخاذ القرار لكلتا المجموعتين.

أهداف يتوجب أن تكون في صلب مطالب الجماهير العربية الفلسطينية خلال العقدين القادمين:

1. إقرار الدولة بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية عام 1948 ونتائجها الكارثية بالنسبة للفلسطينيين عموماً، ولمواطني إسرائيل منهم بشكل خاص، وضرورة شروعها في

- العمل على اصلاح ما حدث، بما في ذلك تعويض مواطنيها الفلسطينيين، كمجموعة وكأفراد، عن ما لحق بهم جراء النكبة وجراء السياسات التي اشتقت من رؤيتهم "كجزء من العدو" وليس كمواطنين لهم الحق في معارضة الاكثرية وتحديها؛
2. إعتراف الدولة بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة قومية أصلية (وأقلية حسب التعريفات المتداولة في المواثيق الدولية) لها الحق، في إطار الدولة والمواطنة، في اختيار ممثليها مباشرةً وفي إدارة شؤونها الخاصة (الثقافية والتعليمية والدينية)، وإقامة مؤسساتها الوطنية في مختلف مناحي الحياة، ووقف سياسة التفرقة بين أبناء الطوائف الدينية العربية؛
3. إقرار الدولة بكونها وطنًا مشتركًا لمواطنيها من العرب الفلسطينيين واليهود (ويتم السعي إلى أن تتضمن قوانين الأساس ودستور إسرائيل المستقبلي فقرة افتتاحية ترسي هذا المبدأ/الاعتراف)، بحيث تركز مضامين العلاقة بينهم على إحقاق الحقوق الإنسانية وحقوق المواطنة التامة والمتساوية والتي بدورها تركز على المواثيق الدولية والإعلانات والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وتسود بين المجموعتين علاقة متبادلة مبنية على أسس النظام الديمقراطي التوافقي (ائتلاف واسع بين نخب المجموعتين؛ التمثيل النسبي المتكافئ؛ حق النقض المتبادل؛ الإدارة الذاتية للقضايا ذات الخاصية)؛
4. إعتراف إسرائيل بالحقوق الخاصة بالأقليات حسب المواثيق الدولية، بحيث تقر بأن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي ومعترف بهم كمجموعة قومية وثقافية أصلية ذات مواطنة تامة في إسرائيل، تحظى بحماية ورعاية ودعم دولي حسب المواثيق والمعاهدات الدولية؛
5. توقّف إسرائيل عن اتباع سياسات وتنفيذ مشاريع تحمل صبغة تفضيل الأثرية، بل والقيام بإزالة كافة مظاهر التفوق العرقي على جميع المستويات، وأهمها التنفيذي والبنوي والقانوني والرمزي. وتبني سياسات تحمل صفات "التفضيل المُصَحَّح" في جميع مناحي الحياة، حتى يتم التعويض بشكل كامل عن الأضرار التي تكبدها المواطنون العرب الفلسطينيون جراء سياسات التفضيل العرقي لليهود حتى الآن. فتقوم الدولة، على سبيل المثال، بالتعاون مع ممثلي الجماهير العربية، بفحص إمكانية إعادة جزء من أراضيهم التي صودرت لأسباب لا تتعلق بالتطوير العام (شوارع وحدائق عامة)، كما تقوم بانتهاج سياسة تخصّص بموجبها نسبة متكافئة من مواردها المختلفة لصالح حاجاتهم المباشرة إلخ.
6. تعترف إسرائيل بحق أبناء الطائفة الإسلامية في إدارة شؤونهم في قضية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وترفع يدها عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، كجزء من الحقوق الجماعية الممنوحة للعرب للفلسطينيين في إسرائيل.
7. تعترف إسرائيل بحق العرب الفلسطينيين في إسرائيل في التواصل القومي والديني والثقافي والاجتماعي مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني ومع جميع مركبات الأمتين العربية والإسلامية.

المكانة الحقوقية للعرب الفلستينيين في إسرائيل*

ثمة حقيقتان مؤسستان يتوجب أخذهما في عين الاعتبار في بلورة المكانة الحقوقية للعرب الفلستينيين في إسرائيل:

1. كون العرب الفلستينيين في إسرائيل أهل البلاد الأصليين، ولهم علاقة عضوية وتاريخية بوطنهم وجداناً ووطنياً ودينياً وثقافياً.
 2. كونهم جزءاً حياً ولا يتجزأ من الشعب العربي الفلستيني.
- ويستدل من واقع العرب الفلستينيين في إسرائيل وجود بعدين اثنين أساسيين في تعامل الدولة معهم:

1. البعد الرسمي-القانوني، المتمثل في التمييز القائم منذ قيام الدولة على صعيد القوانين والتشريعات الإسرائيلية التمييزية (التمييز المقونن).
 2. البعد الاقتصادي-الاجتماعي (أو المادي)، المتمثل في التبعية الاقتصادية التي تنعكس ميدانياً في ظروف معيشة المواطنين العرب الفلستينيين.
- ويمتُ هذان البعدان الواحد للآخر بصلة وثيقة، ليحددان معاً، وجدلياً، تجربة المواطنين العرب الجماعية. وتركز هذه الورقة بصورة نقدية على البعد الأول - الحقوقي، حاضراً ثم مستقبلاً.

التبعية الرسمية

تتضمن المنظومة القضائية الإسرائيلية عدداً من القوانين المركزية التي تنتج (وبالتالي تكرر) اللامساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل على رؤوس الأشهاد (de jure). لذا فإن القاعدة القانونية ذاتها هي قاعدة منحازة علانية لصالح مجموعة الأغلبية. ولا يقتصر هذا الانحياز الرسمي على المجالات الرمزية فقط، مثل علم الدولة ورموزها، وإنما يتغلغل في عمق مكانة العرب الفلستينيين القانونية في نواحي حياتية أساسية، لا سيما المواطنة والهجرة والمشاركة السياسية وملكية الأراضي واللغة والأماكن المقدسة وغيرها. وتؤدي هذه التبعية الرسمية، في المجمل، إلى تصنيف رسمي علني للمواطنة الإسرائيلية: مواطنة من الدرجة الأولى، يحملها المواطن الذي يتمتع بالأفضلية المقونة المذكورة؛ ومواطنة من الدرجة الثانية والثالثة، يحملها

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه د. يوسف تيسير جبارين وناقشته المجموعة

من يُحرم من هذه الأفضلية. ومن نافل القول إن هذه الفوقية الإثنية تتناقض جوهرياً مع مبادئ ديمقراطية أساسية كالمساواة ومناهضة التمييز القومي والعنصري، تقرّها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

إن هذا التمييز الرسمي على أساس قومي هو، برأينا، في صميم حالة التمييز التي يعيشها المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل، وهو القضية الجذرية التي تنحدر منها معاناتهم جماعةً وأفراد. وهكذا، فقد جاء تعريف إسرائيل رسمياً كدولة الشعب اليهودي، ليخلق سداً أيديولوجياً منيعاً أمام إمكانيات تحقيق المساواة الجوهرية التامة للمواطنين العرب فيها.

التبعية الاجتماعية-الاقتصادية

لا يمكن، إذاً، الحديث عن تحقيق مساواة حقيقية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في ظل قوانين تمييزية ترسي علاقة هرمية بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية الفلسطينية، وتتسم بفوقية المجموعة القومية المسيطرة. وتطرح مركزية هذه القوانين التمييزية في الحياة العامة في إسرائيل سؤالاً جوهرياً لا مفر منه: هل يمكن، أصلاً، ضمان إحقاق المساواة الحقيقية للمواطنين العرب حتى في تلك المجالات المجتمعية التي يغيب فيها نظرياً ذلك التصنيف التمييزي؟ ما ندّعيه هو أن للتشريعات والقوانين الإسرائيلية التي تنتج اللامساواة بين العرب واليهود، انعكاساً وتأثيراً كبيرين، وعلى نطاق واسع يتعدى حدود القوانين التمييزية ويمس فعلياً بمكانة العرب الفلسطينيين في جميع المجالات في البلاد، بما في هذا تلك التي يسري فيها - نظرياً - مبدأ المساواة.

فإلى جانب التبعية الرسمية أعلاه، يستدلّ من واقع العرب الفلسطينيين وجود إحفاف تاريخي متواصل في ظروف المعيشة أيضاً (de facto)، كما يظهر جلياً في المعطيات الاجتماعية-الاقتصادية في البلاد الرسمية منها والشعبية. وهكذا، تضاف إلى الدونية الرسمية في مكانة العرب الفلسطينيين، كما أسلفنا، تبعية اجتماعية-اقتصادية. وتتخذ هذه التبعية تعابير جليّة في مختلف مناحي حياتهم، مثل آفة الفقر، والبطالة المتفاقمة، والتحصيل الدراسي المتدني وغيرها.

وفي ظل هذا الإطار التمييزي، فشلت المحكمة العليا في إسرائيل، بصفتها الملاذ القضائي الأخير، في توفير الحماية القضائية الجدية لحقوق المواطنين العرب. وردّت العليا بالالتماس تلو الآخر في قضايا مركزية ومصيرية للمواطنين العرب، ارتبطت عينياً بمصادرة الأراضي وتوزيع الميزانيات والموارد الحكومية. أما قرارات العليا، القليلة بحد ذاتها، التي تجاوزت نسبياً مع الملتمسين العرب (مثل قضية عائلة قعدان وحققها بالسكن في كتسير)، ورغم كونها ايجابية على المستوى الحقوقي الرسمي - فقد جاءت تفسيرات المحكمة فيها بصورة قواعد حقوقية ذات طابع فردي ضيق، بحيث لا تحمل أي بعد جماعي واسع يؤثر فعلياً على واقع العرب الفلسطينيين الحياتي في البلاد. ثمة حاجة، إذاً، الى وضع استراتيجيات حقوقية تتجاوز والتصورات الجماعية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في البلاد، والى بلورة وتطوير خطاب حقوقي يتجاوز محدوديات القانون والقضاء الاسرائيليين وي طرح بدائل ورؤى حقوقية جوهرية تحفظ للأقلية الفلسطينية حقوقها المدنية والقومية والتاريخية.

نحو المساواة الجماعية-التحويلية

تعتمد رؤيتنا الحقوقية لقضية مساواة العرب الفلسطينيين بالأساس على النظرة الجماعية والتحويلية (Group Transformation) لمبدأ المساواة، والتي بحسبها نسعى إلى تحقيق المساواة والشراكة الفعليتين على المستوى القومي-الجماعي، وإلى مكافحة ظروف التبعية الرسمية والتبعية الاقتصادية التي يعاني منها العرب الفلسطينيون على حد سواء؛ سعياً إلى تغيير مجتمعي بنيوي وشامل يحقق لنا ظروفًا حياتية على أرض الواقع لا تقل بمستواها الاقتصادي-الاجتماعي عن تلك المتوافرة لدى مجموعة الأغلبية، وذلك نحو تحقيق الحرية الكاملة من ظروف التبعية القومية والاستغلال والاضطهاد.

إعتماداً على هذه الرؤية الديمقراطية الواسعة نصلو لبلورة تصورنا المستقبلي الجماعي للمكانة الحقوقية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، لتقوم على المساواة الشراكية والتمكافئة.

1. حقوق المواطنة المشتركة

بغية ضمان الحماية القانونية المنشودة لحقوق المواطنة المشتركة في الدولة، على المنظومة القانونية في البلاد أن تتبنى، على نحو شامل، القوانين المناهضة للتمييز في كافة نواحي الحياة، وذلك على الصعيدين العام والخاص. وعلى هذه المنظومة القانونية أن تشمل أيضاً إقامة مفوضية (أو مفوضيات) مستقلة للمساواة وحقوق الإنسان، يتمحور عملها في ضمان تطبيق القوانين المناهضة للتمييز ومتابعة تنفيذها ميدانياً. كما وعلى المنظومة القانونية في البلاد أن تتبنى المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وأن تلتزم بها، مثل المعاهدة الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز؛ وتلك الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتلك الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتلك الخاصة بمساواة المرأة؛ وحقوق الطفل؛ بحيث تصبح بنود هذه المعاهدات جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي الساري في البلاد.

2. الحقوق القومية-الجماعية

وفي صلب المساواة القومية-الجماعية المنشودة للعرب الفلسطينيين نطرح مبدأً أساسياً، هو شراكتهم التامة والحقيقية، وعلى قدم التكافؤ، أفراداً وجماعة، في كافة الموارد العامة في الدولة، السياسية منها والمادية والرمزية.

هذه الشراكة هي حجر الزاوية في بناء مجتمع متساو وعادل في البلاد. وتتطلب ممارسة هذه الحقوق الشراكية عملية إعادة بناء المؤسسات السياسية والمجتمعية والاقتصادية في الدولة، كي يضمن المبنى الجديد الانتماء والفرصة المتساويين لكل مجموعة اعتمداً على أسس ديمقراطية من التوافق وتقاسم القوى (power-sharing).

وعلى صعيد الحماية القانونية للحقوق القومية والجماعية، نشير تحديداً إلى عدد من المحاور الحقوقية الأساسية التي يتوجب ضمانها سعياً نحو البلورة المنشودة للمكانة الحقوقية للمواطنين العرب الفلسطينيين:

1. الاعتراف الرسمي بالوجود الجماعي للعرب الفلسطينيين في الدولة، وبخاصيتهم القومية، والدينية، والثقافية، واللغوية؛ والاعتراف بكونهم أهل الوطن الأصليين؛

2. الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين في المساواة الجوهرية التامة في الدولة على أساس قومي-جماعي، إلى جانب المساواة المدنية؛
3. ضمان ثنائية لُغوية جوهرية في البلاد، على قدم المساواة بين العربية والعبرية؛
4. ضمان التمثيل والمشاركة الملائمين والمؤثرين على أساس قومي للعرب الفلسطينيين في دوائر اتخاذ القرار في الدولة وفي المؤسسات المجتمعية العامة، بحيث يضمن هذا التمثيل للعرب الفلسطينيين تفعيل حق النقض (الفيتو) في القضايا المتعلقة بهم؛
5. ضمان الإدارة الذاتية للعرب الفلسطينيين في مجال التربية والتعليم، والدين، والثقافة، والإعلام، والاعتراف بحقوقهم في تقرير المصير فيما يتعلق بشؤون حياتهم ذات الخاصية الجماعية، وذلك بما يكمل شراكتهم في المنفسح والفضاء العامين في الدولة؛
6. ألرصد الخاص على أساس جماعي في توزيع الموارد المادية العامة في الدولة، لا سيما الميزانيات والأراضي والمسكن، اعتماداً على مبدئي العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية؛
7. ضمان التمثيل الملائم، على أساس جماعي، في منظومة الدولة الرمزية؛
8. ضمان حق العرب الفلسطينيين في إقامة وتوثيق علاقات خاصة، بشكل حرّ، مع سائر أجزاء الشعب العربي الفلسطيني، ومع الشعوب العربية قاطبة؛
9. ضمان حقوق العرب الفلسطينيين في قضايا عينية غيّبت تاريخياً، مثل قضية المهجرين في وطنهم ("الحاضرون الغائبون") وعودتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية؛ وقضية أملاك الوقف الإسلامي ونقل صلاحيات إدارتها لأبناء الطائفة الإسلامية؛ وقضية الاعتراف بالقرى العربية التي لا تعترف سلطات الدولة بوجودها؛ وقضية الأراضي العربية التي صودرت من أصحابها العرب ظلماً وإجحافاً.
10. أخيراً وليس آخراً، الإقرار الرسمي بالغبن التاريخي ضد العرب الفلسطينيين في البلاد والشعب الفلسطيني عامة، وضمن إنهاء هذا الغبن ومعالجة عواقبه المستمرة حتى يومنا هذا.

ومن أجل بلورة وتحقيق المكانة الحقوقية المنشودة للمواطنين العرب الفلسطينيين، وبغية العمل على مواجهة التحديات الكبيرة التي تراكمت في نضالنا هذا، نقترح تعزيز وتطوير المكانة الحقوقية والثقافية والاجتماعية-الاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل من خلال اجراء الدراسات الحقوقية والاستراتيجية بغية بلورة وتطوير سياسات في هذا المجال لخدمة ودفع قضايانا على الأمدن القريب والبعيد، والعمل على اشراك جماهيرنا بفاعلية وبمبادرة أكبر في تخطيط سياساتها واستراتيجياتها الجماعية؛ وفي وضع رؤية مستقبلية واضحة المعالم في نضالها لإحقاق المساواة الشراكية الجوهرية ولمناهضة التمييز القومي والاقصاء في الدولة.

سياسة الأراضي والتخطيط والبناء للعرب الفلسطينيين في إسرائيل*

لا شك أن الصراع على الأرض كان وما زال في لبّ الصراع الصهيوني-الفلسطيني منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر. فقد جندت الحركة الصهيونية منذ نشأتها مقولات دينية وعلمانية لإقناع الشعب اليهودي والعالم بأسره بحقها في فلسطين التاريخية. مصطلحات توراتية كـ"الأرض المقدسة" و"أرض إسرائيل" امتزجت مع مقولات علمانية مثل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وكانت بمثابة الوقود الذي حرّك عربة الصهيونية وتوحيد "يهود الشتات" وربط مستقبلهم بفلسطين.

بيد أن يوم الأرض في العام 1976 شكل نقطة تحول في الصراع على الأرض بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة والعرب الفلسطينيين، فما زالت إمكانية تأثير هذه الأقلية على جهاز التخطيط في البلاد أقرب إلى أن تكون معدومة. فهذا الجهاز عبارة عن مؤسسة يهودية مغلقة وغير ديمقراطية.

المشاكل التي تواجه العرب الفلسطينيين كثيرة ومتشعبة، لكن تبقى قضايا الأرض والتخطيط والبناء هي الأساس والعنوان الرئيسي لنضال الأقلية العربية في العقدين القادمين. هذه الأقلية ستكون من أحوج المجموعات السكانية في البلاد للأرض. فعدد المواطنين العرب (الذي يتعدى اليوم 1,15 مليون نسمة - حوالي 18% من السكان) سيتضاعف في العام 2020، أما رقعة المواطن العربي الجغرافية (التي تبلغ اليوم حوالي 650 متراً مربعاً) فستقلص إلى 375 متراً مربعاً تقريباً للفرد ويزداد فهم واستيعاب هذه الأرقام صعوبة أمام ازدياد احتياجات العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

إزاء هذا الوضع، يصعب الحديث عن تطوير القرى والمدن العربية دون حل قضية الأراضي وتوسيع مناطق نفوذها. فالعرب الفلسطينيون الذين يملكون أقل من 3.5% من مساحة الدولة بينما يقع 1.5% خارج مناطق نفوذ سلطاتهم المحلية. السياسة التخطيطية وسياسة الأراضي التي انتهجتها إسرائيل منذ قيامها لم تترك مجالاً للشك

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه د. ثابت أبو راس وناقشته المجموعة

بأن تهويد الأرض هو أحد أهم ميزات الدولة الحديثة. فالدولة التي تدعي الديمقراطية تفتقر اليوم إلى سوق أراضٍ حر. ولا توجد دولة في العالم تمتلك أكثر من 93٪ من مساحتها تحت تعريف "أراضٍ دولة". وغني عن القول أن الأرض في إسرائيل لا تباع وإنما تستأجر لمدة 49 سنة وتبقى ملكيتها في كل الحالات للدولة.

القضايا المركزية الأساسية التي يواجهها العرب الفلسطينيون في إسرائيل هي: استمرار التمييز القانوني العنصري؛ تهويد الحيز العربي، تكاثر سكاني مقابل حيز يتقلص تدريجياً؛ تقسيم الدولة الإداري (مناطق نفوذ السلطات المحلية)؛ عدم المشاركة في صنع القرار؛ التخطيط الهيكلي غير المناسب؛ وهدم البيوت العربية.

المركبات الأساسية لسياسة الأراضي والتخطيط الإسرائيلية

1. محو المعالم التاريخية والجغرافية الفلسطينية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين وحصص تواجدهم؛
2. نقل ملكية الأراضي العربية إلى ملكية يهودية قصراً وتبني نظام أراضٍ جماعياً مركزياً شمولياً وليس فردياً؛
3. عدم تخصيص "أراضي الدولة" للقرى والمدن العربية في إسرائيل؛
4. إتباع تقسيم إداري (مناطق نفوذ السلطات المحلية) يضمن السيطرة على أراضٍ عربية كثيرة؛
5. تهميش العرب الفلسطينيين في إسرائيل ومنع تمثيلهم وإقصاؤهم عن مؤسسات ومواقع اتخاذ القرار؛
6. هدم البيوت العربية والتلويح الدائم بالخطر الديمغرافي العربي لتشجيع الاستيطان اليهودي.

توصيات يتوجب اعتمادها من أجل جسر الفجوة في مجالات الأرض والتخطيط والبناء

1. تبني مبدأ العدل التوزيعي بين المواطنين العرب وباقي المواطنين في الدولة قانونياً، ضمن ديمقراطية توافقية. وإلغاء كافة قوانين المصادرة والأنظمة والإجراءات التي تميز ضد الأقلية العربية؛
2. تغيير سياسة إسرائيل في مجالات الأراضي والتخطيط، بدءاً عبر الاعتراف بالغبن التاريخي الذي حل بالأقلية العربية الفلسطينية. بحيث تتطابق حدود سياسة الأراضي والتخطيط الإسرائيلية مع حدود المواطنة داخل دولة إسرائيل، وليس مع حدود الشعب اليهودي أينما تواجد. وتبني استخدام مصطلح "أراضٍ إسرائيلية" بدلاً من "أراضٍ يهودية" أو "أراضي الدولة"؛
3. إعادة بناء المؤسسات الإسرائيلية التي تعمل في مجالات الأرض والتخطيط والبناء من الناحية الإدارية. بحيث يتم إلغاء إشراك مؤسسات وممثلين غير إسرائيليين (اليهود غير الإسرائيليين) وخاصة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. وإعطاء التمثيل اللائق والجوهري للأقلية العربية في هذه المؤسسات؛
4. توسيع مناطق نفوذ القرى والمدن العربية ميدانياً. بحيث يُضمن إدخال أراضٍ عامة

- (أراضي الدولة) في مناطق النفوذ هذه؛
5. تبني خطاب جديد في قضايا الأرض والتخطيط، يتضمّن المطالبة بعدم تطبيق قانون التنظيم والبناء الحالي على المواطنين العرب وتجمّعاتهم السكانية، حتى تتم مساواتهم مع المواطنين اليهود وتجمّعاتهم السكانية. في هذا المجال ثمة حاجة إلى مخطط هيكلي جديد وخاص للأقلية العربية، يكون قائمًا على العدل التوزيعي ويتلاءم مع احتياجات الأقلية العربية وروح الديمقراطية التوافقية المرجوة في البلاد. هذا المخطط من شأنه حل قضايا عالقة تاريخياً مثل قضايا مهجّري الداخل، والأوقاف الإسلامية، وعرب النقب، وضمان مشاركة العرب الفلسطينيين الفاعلة في ملكية وإدارة الحيّز العام.

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، يجب أخذ النقاط التالية في الحسبان

1. أن الحديث يدور عن أكثر القضايا حساسية في العلاقات اليهودية العربية في البلاد. إن التغيير الشامل باتجاه إحقاق المساواة التامة للمواطنين العرب في مجالي الأراضي والتخطيط، مقرون بتغيير ما في أهداف الدولة وتعريفها من دولة اليهود الى دولة تتبنى مبدأ الديمقراطية التوافقية في إسرائيل. لذلك لا يمكن وضع آلية واحدة وشاملة للوصول إلى تلك الأهداف. لذلك تقترح هذه الورقة تبني وسائل نضال مختلفة مع وضع جدول زمني واضح؛
2. أن هناك قضايا نستطيع الوصول إليها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، من خلال استعمال وسائل النضال القائمة والمتاحة في النظام الإسرائيلي مثل النضال السياسي والقضائي. هذا الأمر مقرون بتوجه تثقيفي للمواطنين العرب ومؤسساتهم؛ لكن من أجل الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية والتغيير البنوي، يجب تبني آليات عمل جديدة وعلى رأسها تصعيد النشاط الجماهيري من جهة والمرافعة الدولية من جهة أخرى. ولن يحدث هذا بدون تعبئة جماهيرية وتنظيمية وتمكين الكوادر المهنية والسياسية العربية؛
3. أن تغيير أنماط النضال العربي والعربي-اليهودي وعلى مسارات عدة نحو تصعيد النضال من شأنه طرح أسئلة جديدة حول وضعية ومكانة العرب الفلسطينيين في النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي.

استراتيجية التنمية الاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل*

تنعكس إشكالية اقتصاد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في المظاهر التالية:

1. تدني المستوى التعليمي والمهني لقوة العمل العربية وتدني معدلات المشاركة في قوة العمل المدنية.
2. الاندماج المشوّه في الاقتصاد وسوق العمل والذي ينعكس في:
 - أ. تدني مستوى الحياة ونوعيتها مقارنة بالقطاع اليهودي وفي نفس الوقت ارتفاع مستوى الحياة والاستهلاك بالمقارنة مع الماضي بوتيرة أسرع من التطور الاقتصادي ومن ارتفاع مستوى الدخل.
 - ب. التميز بخصائص اجتماعية بنيوية وثقافية تساهم في رفع مستوى الاستهلاك واتباع طرق أدخار لا تساهم في التطور الاقتصادي.
 - ج. التبعية الاقتصادية والتأثر بمواقف الحكم المركزي والجمهور اليهودي والتطورات السياسية والعسكرية في البلاد والمنطقة وترسيخ الاتكال على مخصصات التأمين الوطني.وقد درسنا أنواع ومستوى النشاط الاقتصادي ومردودها وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الخيار الأفضل أمام المواطنين العرب هو الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد من خلال خطة تنمية تقوم على تنشيط الموارد الاقتصادية والعمل في نفس الوقت من أجل تطبيق نظام رفاه اجتماعي شمولي يضمن الحد الأدنى من الخدمات ومستوى الحياة للشرائح الفقيرة وإنشاء جهاز تضامن وتكافل داخلي يساهم في تخفيف حدة الفقر وإفساح الفرص أمام الجميع. أما فيما يتعلق بعلاقة الاقتصاد العربي بالاقتصاد العام في إسرائيل، فإن الخيار واضح نسبياً: فحجم السوق في إسرائيل والتوزيع الجغرافي للعرب ومستوى التطور الاقتصادي في القرى والمدن العربية لا تسمح بنشوء اقتصاد إثني على شاكلة "Enclave". يضاف إلى ذلك أن موقف الدولة والأكثرية اليهودية من العرب لا يسمح بمثل هذا التطور. وكذلك ضالة الموارد الاقتصادية المتوفرة. ثم أن تطوير مصالح اقتصادية كبيرة والتداخل في المصالح الاقتصادية مع القطاع اليهودي يشكل عاملاً مهماً في التأثير على السياسة المعمول بها تجاه العرب. لا سيما أن الفرص الاقتصادية التي توفرها السوق الإسرائيلية أعظم بكثير ولا تقارن بالفرص التي توفرها السوق العربية.

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه بروفيسور عزيز حيدر وناقشته المجموعة

إضافة لهذه الاعتبارات فإن الدولة قد قطعت شوطاً طويلاً في عملية الخصخصة وحققت إنجازات ملموسة من العولمة التي اندمجت فيها بصفتها منتجة قوية ومتطورة في أهم الفروع الاقتصادية المهيمنة في الاقتصاد العالمي. ولا يختلف الوضع في العلاقات الدولية عنه داخل الدولة. فالفئة التي تندمج في العملية من موقع القوة والإنتاج وتملك القوى العاملة المطلوبة في السوق المتغيرة تحقق الإنجازات الاقتصادية وترفع من شأنها اجتماعياً وسياسياً. بناءً على التحليل السابق فإن الخيار الأفضل أمام المواطنين العرب هو انتهاج تنمية ذات وجهين: الأول الاندماج في سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي من منطلق حقهم كمواطنين في الفرص المتساوية في سوق العمل والمبادرة؛ والثاني خلق زخم ودينامية داخلية في الحركة الاقتصادية ذات طابع إثني، تؤديان إلى زيادة الفرص في المجتمع العربي والتحرر النسبي من التبعية وتحقيق التكافل والتماسك المجتمعي.

الغايات العليا

1. خلق مجتمع جديد في خصائصه البنوية وأساليب تعاطيه مع الحياة والعمليات الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج، التوزيع والاستهلاك).
2. التحرر من التبعية الاقتصادية ومن الاعتماد على المخصصات الآخذة في التقلص نتيجة للسياسات الاقتصادية-الاجتماعية منذ عام 2001.
3. تخفيض نسبة الفقراء وتخفيف وطأة الفقر (الفرق بين مستوى الدخل وبين خط الفقر)، ودعم الفئات العاجزة عن ضمان مستوى حياة مقبول لأسباب موضوعية خارجة عن إرادتها.
4. الوصول إلى أقل ما يمكن من التأثير بتذبذبات السوق الناتجة عن التباطؤ في النشاط الاقتصادي واندماج العمال الأجانب والتحوّلات في ميزان العرض والطلب وذلك للحد من البطالة والتقليل من العمل الجزئي.
5. خلق جو من الإيجابية في الانتماء والشعور بوجود ظهر اجتماعي داعم ومجتمع تكافلي والرغبة في العطاء، إلى جانب تضييق الفجوة بين شرائح المجتمع العربي.

آليات تحقيق الخطة

أولاً تتطلب الخطة إقامة هيئة خاصة بالتنمية الاقتصادية تقيمها لجنة المتابعة العليا. على أن تضم الهيئة لجنة توجيه تمثل لجنة المتابعة العليا؛ واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية؛ ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي؛ ونادي رجال الأعمال العرب؛ ومختصين في الاقتصاد. كما ينبغي أن تمثل اللجنة المناطق الجغرافية المختلفة. مهام اللجنة ستكون: تحديد أساليب ووسائل تحقيق الأهداف العينية للتنمية الاقتصادية والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة ومتابعة تنفيذ الخطة المرسومة ومراقبة نشاط مختلف المؤسسات والهيئات المشاركة في تنفيذ خطة التنمية. ثانياً تقوم الهيئة المقترحة بالمبادرة لإنشاء مؤسسات تعنى بالتنمية الاقتصادية، والتنسيق بين مختلف المؤسسات والهيئات والفعاليات ذات الصلة لضمان عملية التكامل بين مختلف النشاطات. وقد فصلنا مهمات الأنشطة والمؤسسات في المجالات التالية: العمل السياسي؛

التعليم والقوى العاملة؛ الأبحاث الاقتصادية؛ دور السلطات المحلية العربية؛ استخدام طاقات المرأة في الاقتصاد؛ مساعدة الشرائح الفقيرة؛ توجيه خطة التنمية حسب الحاجات؛ القطاعات المحورية في تحريك التنمية. كذلك حددنا أن القطاعين المهمين في تحريك التنمية هما البنية التحتية والتعليم.

الفعاليات التنفيذية

1. تتطلب خطة العمل تضافر أطراف عديدة خاصة أربعة أطراف رئيسية هي لجنة المتابعة العليا؛ واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية؛ والسلطات المحلية العربية؛ وأعضاء البرلمان العرب؛ وأصحاب رؤوس الأموال العرب.
2. يشكل العمل السياسي شرطاً أساسياً وحيوي لتنفيذ خطة العمل المقترحة.
3. يحتاج العمل من أجل تطوير القوى العاملة إلى سنوات عديدة. وإلى حين إقامة البنية التحتية، يمكن العمل من خلال المؤسسات القائمة - مثل جمعية التوجيه الدراسي - لتوجيه الطلاب نحو المهن الحيوية للتطوير الاقتصادي خاصة المهن الفنية. كما يتطلب إنشاء مؤسسات للتأهيل المهني - التكنولوجي إقناع المستثمرين بإقامة مؤسسات خاصة مع العمل على دعمها مادياً بواسطة السلطات المحلية وأطراف أجنبية.
4. يتطلب تنفيذ الخطة البدء حالاً بإنشاء مركز أبحاث متخصص لرصد التطورات الاقتصادية والاجتماعية ودراسة خصائص القوى العاملة وإيجاد الطرق الكفيلة بنشر المعلومات والمعطيات الحيوية لتخطيط أصحاب المصالح والمبادرين. ونظراً لمشكلة قلة مشاركة المرأة في الإنتاج يجب التركيز على دراسة المعوقات الاجتماعية والثقافية في رفع نسبة هذه المشاركة.
5. يتطلب تشجيع النساء على المشاركة في سوق العمل المباشرة حالاً في إقامة هيئة للبحث في أساليب تشجيع إنشاء المصالح في القرى والمدن العربية وإقامة صندوق خاص لمنح قروض لدعم مبادرات إنتاجية للنساء العربيات. ويجب الأخذ بالحسبان فرص إقامة فروع لشبكات التوزيع والخدمات والتجارة يمكن أن تسهم فيها النساء بشكل رئيسي.
6. إقامة هيئة متخصصة بالعمل على صيانة حقوق العمّال العرب وخاصة القوى العاملة النسائية.

إستراتيجية التنمية الاجتماعية للعرب الفلستينيين في إسرائيل*

تتبع أهمية تنمية المجتمع من الأسباب التالية:

1. المجتمع الصحي هو نتاج المجتمعات النشيطة التي تتسم بالحركة والتكافل؛
2. يفضّل أن يقوم أفراد المجتمع بالتخطيط والعمل على تحقيق أهداف يحدونها بأنفسهم في مجتمعهم، بدلاً من أن يسلّموا أنفسهم إلى سلطة حكومية أعلى؛
3. المشاركة في تنمية المجتمع هامة للحيلولة دون شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع الواسع، حيث يفقدون السيطرة على مجريات الأمور ويشعرون أن مشاركتهم ليست ذات معنى أو فائدة؛
4. المشاركة القوية في شؤون المجتمع هي أساس ضروري للمجتمع الديمقراطي.

يتطلب وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية فهماً معمقاً للمبنى الاجتماعي ومراحل التطور التي مر بها، وخاصة العوامل والمتغيرات الفاعلة التي تحدد ملامحه وخصائصه. لذلك فقد درسنا التطور التاريخي للمبنى الاجتماعي للقريبة العربية وأنظمة ووسائل الضبط السياسي والاجتماعي والثقافي وفرص المواطنين العرب في تغيير أوضاعهم. في دراستنا للمبنى الاجتماعي اليوم استعرضنا التطور الذي حدث في أضلاع هذا المبنى الثلاثة (الوحدات الاجتماعية الأساسية: العائلة والحمولة والطائفة) وفي البناء المؤسسي، وانعكاس هذا التطور على نمط شخصية الفرد. تبين لنا أن التحولات أدت إلى تفكيك الحمولة كوحدة اقتصادية وضعف دورها الاجتماعي إلا في المناسبات، بينما تحولت العائلة النووية إلى الوحدة المسؤولة في الجانب الاقتصادي والشعوري. أما العائلة الموسعة ما زالت قائمة بالمعنى النفسي وتقوم ببعض أدوارها الاجتماعية التقليدية. كما حافظت الحمولة على جوهرها ولكنها غيرت من وظائفها بنيتها التقليدية. (إنتخابات تمهيدية لاختيار مرشح الحمولة؛ معظم مرشحي الحمائل من المتعلمين). وتبين لنا أن صفة الأبوية ما زالت هي الصفة السائدة في العائلة العربية الفلسطينية حتى في العائلات المكوّنة من زوجين متعلمين. ودونية المرأة هي تحصيل حاصل للنظام الأبوي لأنها موضوعه، ولذلك فمكائنها ناتجة عن وضع بنيوي. وقد استعرضنا في بحثنا أدوات الهيمنة ودونية المرأة التي تشمل العادات والتقاليد وقيم الشرف والعيب والعنف، ومنعها من وامتناعها عن اللجوء للمؤسسات الرسمية وسلطات تطبيق القانون، وإسهام الدولة وأيديولوجية المجتمع

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه بروفيسور عزيز حيدر وناقشته المجموعة

المضاد للتغيير الاجتماعي. كذلك أكدنا على أن الأحزاب والحركات السياسية العربية في إسرائيل لا تختلف في تعاملها مع القضايا الاجتماعية وعلى رأسها قضية المرأة عن حركات التحرر في العالم الثالث.

أظهرت الدراسة وجود انقسامات عامودية عميقة تتمثل بالانتماءات العائلية والحمائلية والطائفية كما أشرنا إلى الانقسام الأفقي على أساس الجنس. ويضاف إلى هذا النوع من الانقسامات الشرح الطبقي الذي أخذ يبرز بشكل واضح وبدأ يؤثر على السلوك والعلاقات الاجتماعية.

استعرضت دراستنا البناء المؤسسي الذي شمل السلطات المحلية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وفيما يخص السلطات المحلية وجدنا أنه في الثمانينيات وأوائل التسعينيات كان يبدو أن المجتمع العربي في إسرائيل يشهد عملية تطوّر وتمدّن على مستوى الإدارة والتنظيم والقيادة. ثم بدأنا نرى في السنوات الأخيرة أن عملية التطور هذه كانت محدودة جداً ولم تدم طويلاً. فقد استمرت الإدارة التقليدية بل وتعمّقت وتوسّعت ظاهرة الفساد وتردّي الوضع الإداري واستمرار النظام الأبوي وإقصاء المرأة عن المشاركة الفعالة في إدارة المجتمع. ومن هنا وجدنا ظاهرة إقصاء المرأة عن المشاركة في انتخابات الحمايل التمهيدية وعن المشاركة في السلطات المحلية كمرشحة وممثلة للجمهور وشريكة في اتخاذ القرار. أما الأحزاب والحركات السياسية فلم تنشط في تنظيم المجتمع عن طريق إقامة مؤسسات مدنية واجتماعية لتقديم الخدمات للأفراد والجماعات المحتاجة إليها، كما كان متوقعاً منها. كما أن المؤسسات السياسية غيّبت تماماً أي نقاش ذي طابع اجتماعي وثقافي ولا يدور أي جدل بين الأحزاب السياسية حول القضايا الاجتماعية وعلى رأسها قضايا المرأة والضائقة الاجتماعية-الاقتصادية والآفات الاجتماعية. فسياسة الأحزاب السياسية والكثير من المؤسسات كانت دائماً، وما زالت، سياسة القضايا الكبرى خاصة القضية الفلسطينية والعلاقة مع الدولة ونادراً ما كانت على صلة بالملموس من حياة الناس. ولم تكن سياسة الأمور التفصيلية التي تشغل بال الناس وتستنزف مواردهم. هذه الأمور تؤجّل إلى وقت لاحق لا يعرف أحد أوانه. وقد يكون عدم منح المرأة حصتها في العمل السياسي أبرز دليل على تخلف الموقف الاجتماعي للأحزاب وحفاظها على جوهر النظام الأبوي. وقد أشرنا سابقاً إلى أن وصول المرأة العربية إلى الكنيست في حاليتين كان عن طريق الأحزاب الصهيونية.

في استعراضنا للمؤسسات المدنية أشرنا في أكثر من موقع إلى ضعف البناء المؤسسي للمجتمع العربي الذي يتمثل في غياب المؤسسات المدنية التي تهدف إلى سد الفراغ الذي تتركه الدولة بسبب عدم قيامها بواجبها في تقديم الخدمات، وإلى الفراغ الذي نتج عن تخلي المؤسسات الاجتماعية التقليدية عن مهامها والتحوّل عن العلاقات الاجتماعية القائمة على التكافل الاجتماعي ومنظومة القيم والأعراف المتفق عليها. مما تسبب في خلق فجوة بين نمط التنظيم ونمط العلاقات اليومية. وهو الفراغ الذي لم تملأه الأحزاب السياسية ولا السلطات المحلية العربية. وقد شخّصنا النقص في نوعين من المؤسسات:

1. المؤسسات التي تعنى بالوقاية من الآفات الاجتماعية وعلاج نتائجها في حالات ظهورها؛
 2. المؤسسات التي تعنى بالضبط الداخلي وتشكل ميكانزمات لتنظيم الحياة الاجتماعية بين الجماعات والأفراد مثل فضّ الخلافات والوساطة في النزاعات.
- تشير دراستنا للبناء المؤسسي إلى بقائه ضعيفاً بسبب تحكم الأهواء الشخصية والمصالح

العائلية بجميع المؤسسات المحلية والقطرية، ومن هنا استمرار تدني المستوى التنظيمي والأداء الوظيفي وعدم التنسيق بين مختلف المؤسسات والتنظيمات وضعف التعاون. في دراسة انعكاسات الوضع البنيوي على نمط الشخصية، اخترنا أن نركز تحليلنا على شريحة مهمة في المجتمع وهي شريحة المتعلمين على اعتبار أنها الفئة المرشحة أكثر من غيرها أن تقوم بدور وكيل التغيير الاجتماعي في مجتمع يرى فيهم نخبته وحاملي لواء تطوره. وتبين لنا أن أنماط سلوك المتعلمين اندمجت في الأنماط السائدة وانعسكت من جديد في البنية الاجتماعية والانقسامات المشوهة، العامودية والأفقية، والبناء المؤسسي (السلطات المحلية؛ الأحزاب السياسية؛ جهاز التربية والتعليم؛ مؤسسات المجتمع المدني إلخ) وأنتجت أجواءً ومواقفًا منافية للتغيير الاجتماعي وذهنية منافية للعمل الفريقي والمصلحة الجماعية والتنمية.

أهداف استراتيجية التنمية

1. عملية التنمية الاجتماعية هي عملية واسعة جداً وشاملة لجميع نواحي الحياة الاجتماعية. وبما أن مشروع الرؤية المستقبلية الذي يشمل نواح متعددة قد وُضعت فيه تصوّرات واستراتيجيات، فإن ورقة العمل الحالية تختص في جانب العلاقات الاجتماعية والبناء المؤسسي؛
2. تهدف التنمية الاجتماعية إلى خلق بيئة سليمة ووديّة تضمن حدًا أدنى من التضامن والتكافل الاجتماعي، ويتمتع فيها الناس بنوعية حياة أفضل. وبذلك فهي تعني النهوض بمكانة المرأة من خلال العمل على مساواتها بالرجل في كل المجالات خاصة في فرص تحقيق الذات؛
3. مشاركة أكبر عدد من المؤسسات والأفراد والانتقال إلى مرحلة يستخدمون فيها أكثر ما يمكن من مواردهم المادية والبشرية وعلى أفضل وجه، من الجنسين ومن جميع الفئات؛
4. علاج الآفات الاجتماعية التي تستنزف موارد المجتمع وتضرّ بنسيج علاقاته الاجتماعية وتحوّله إلى أفراد متنافرين؛
5. خلق الانسجام بين وتيرة النمو والتطور الهيكلية البنيوية ووتيرة النمو والتطور على المستوى المحلي والفردي؛
6. تحقيق التوازن بين الفردانية التي تعني تحقيق الذات - الفردانية الناضجة الخلاقة والمُبدعة - والمصالح الجماعية؛
7. ضمان القاعدة الاجتماعية السليمة والداعمة للهوية الجماعية. مما يعني الدمج بين الاجتماعي والسياسي والتقليل من حدة الشروخ الاجتماعية في حدود التعددية في الانتماء، وتعزيز القدرات على التنظيم الذاتي.

إعتبارات يتوجب أخذها في الحسبان

1. كثير من القضايا الاجتماعية يصعب معالجتها إلا ضمن عملية تحوّل بنيوي عميق تُحدث تغييراً على القيم السائدة والأعراف ومعايير السلوك والنظرة لمكانة المرأة وتقسيم

2. هناك قضايا اجتماعية لا يمكن علاجها وإصلاحها عن طريق إصلاح المؤسسات. كالعصبية الحمايية والعائلية واستغلال الأحزاب لهذه العصبية وإنما علاجها وإصلاحها هو تحصيل حاصل للتغيير في مفاهيم ومواقف وسلوكيات الفرد؛
3. يجب الانتباه إلى التباين الكبير في درجة التحديث أو مدى التغيير الذي عايشه المجتمع. فهناك فروق كبيرة في مستوى التعليم والتجربة المؤسسية خاصة مع المؤسسات الديموقراطية ومدى توفر الموارد المادية والبشرية؛
4. هناك فروق كبيرة في درجة تعقد المجتمع الذي تحدث التنمية داخله. فكلما ازدادت تعقيدات وحجم المجتمع المختار كوحدة تنمية تقل نسبة العدد الإجمالي للسكان المشاركين ويزداد عدد المنظمات المشاركة في العملية؛
5. التوازن بين مهمة تحقيق الأهداف والهوية أو أهداف المحافظة على المجموعة والجماعية هو اعتبار هام أيضاً - التوازن بين القضايا الوطنية والاجتماعية؛
6. إغفال الخلافات البارزة والقضايا المتعلقة بالكرامة والشعور لفترة طويلة. ومن جانب آخر فإن التركيز المبالغ فيه على هذه المشاكل الشخصية قد يشكل بنفس الدرجة خطراً على الاستمرارية، لأن إتمام المهمة ضروري لمعنويات الجماعة.
7. تنوع التقاليد الاجتماعية والدين مقابل القانون الوضعي الغربي (توجهات علمانية مقابل توجهات دينية وأصولية؛ تقاليد محافظة مقابل توجهات غربية؛ المطالبة بالاستقلالية الثقافية مقابل الاندماج في المجتمع الإسرائيلي)؛
8. أن السلطات الإسرائيلية ليس فقط غير معنية في التنمية الاجتماعية، ولكنها معنية في تخلف المجتمع وبقائه عاجزاً عن تنظيم نفسه وعلاج مشاكله وتعميق الشروخ الاجتماعية وتعقيدها. كما أن هناك دائماً أفراداً وجماعات يرون مصلحتهم في ذلك ويعملون جاهدين لإجهاض محاولات الإصلاح.
9. يعاني المجتمع العربي من مشكلة فقدان المرجعيات وعدم الثقة بكل المؤسسات والأطراف. لذا تحتاج المشاركة الجماعية في عملية التنمية إلى وقت طويل.

الآليات

1. على مستوى المجتمع الفرعي يمكن العمل بواسطة الرابطة المحلية أي تنظيم الأشخاص في القرية أو جزء صغير من المدينة لمواجهة المشاكل واستغلال الإمكانيات المتاحة للحي الذي يعيشون فيه. وهذه الطريقة فعالة في معالجة مشاكل الحي المباشرة وقد أثبتت قدرتها على القيام بنشاط فعال ومستمر في كثير من الأحيان. والناس الذين يعيشون في موقع معين لهم اهتمامات مشتركة في الخدمات الحيوية ذات الصيغة المحلية - حتى وإن كانوا غير معنيين بالاحتكاك ببعضهم في أوقات الفراغ - على أساس المصالح المشتركة؛
2. تنظيم الناس على المستوى المحلي من خلال إقامة لجان أحياء تهتم بالنظافة والنظام والبيئة ولجان تهتم بالمؤسسات العامة مثل المدارس ولجان وساطة تعنى بفض النزاعات

- المحلية وتعزيز ضبط سلوك الأفراد؛
3. إنشاء صناديق ومؤسسات التكافل الاجتماعي: مؤسسات الإغاثة والمساعدات المادية، مؤسسات تعنى بالإغاثة في حالة الأزمات، مؤسسات رعاية المعاقين وذوي القدرات المحدودة، مؤسسات علاج المدمنين على المخدرات والمشروبات الروحية. تحتاج هذه المهمة إلى إنشاء آلية متطورة للتبرع المادي والتطوع؛
 4. إنشاء آليات للتطوع في المؤسسات العامة مثل السلطات المحلية والمدارس والتطوع في مؤسسات المجتمع المدني ومساعدة الأفراد ذوي القدرات المحدودة؛
 5. إنشاء مؤسسات وبرامج للنشاطات الاجتماعية والثقافية والتربوية المشتركة بين الطوائف والمتدينين وغير المتدينين من الجنسين وجميع الأجيال؛
 6. إنشاء المؤسسات الخاصة بالوساطة وفض النزاعات تقوم على الانسجام والتوافق بين العرف الاجتماعي والقانون الوضعي. وهي تشمل آليات علاج العنف على مستوى العائلة وبين العائلات وفي المؤسسات المختلفة خاصة المدارس؛
 7. إعداد برامج ومناهج التربية القيمية والأخلاقية ومواضيع المدنيات والتاريخ. وهي تعني الاهتمام بالأخلاقيات الفردية وفي نفس الوقت بتعزيز الهوية الجماعية والوطنية؛
 8. إعداد برامج للتواصل بين الأجيال: المسنين والشبيبة والأولاد، تساهم في علاج الهوة بين الأجيال والتخفيف من معاناة المسنين الاجتماعية والنفسية وهي وسيلة هامة في نقل التجربة الاجتماعية والإنسانية وتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية؛
 9. رفع مكانة المرأة (تشجيع أو إلزام إنشاء وحدات خاصة بمكانة المرأة في جميع المؤسسات خاصة لجنة المتابعة والسلطات المحلية؛ تشجيع المرأة على المشاركة في الانتخابات المحلية؛ إيجاد وسائل للضغط على الأحزاب السياسية لضمان التمثيل النسبي الملائم للمرأة؛ الضغط على الأحزاب لتطوير حوار حول القضايا الاجتماعية المختلفة التي تشمل قضايا المرأة؛ الضغط على مختلف أنواع المؤسسات خاصة الرسمية منها لضمان مساواة المرأة في فرص العمل؛ الضغط على الأحزاب للمبادرة بتقديم مشاريع قوانين تضمن حقوق المرأة)؛
 10. مبادرة لجنة المتابعة (عن طريق مؤسسات البحث التي اقترحنا إنشاءها في ورقة أخرى) إلى إجراء أبحاث حول التطورات الاجتماعية على مستوى الماكرو وعلى مستوى المايكرو وإقامة صندوق خاص لتشجيع الدراسات العليا في التخصصات الاجتماعية؛
 11. إنشاء مؤسسة رقابة على غرار لجنة المتابعة مع إختلاف مهماتها: مراقبة السلطات المحلية ومختلف المؤسسات الرسمية في قضايا التعيينات ومراقبة نشاط الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. تقوم المؤسسة بنشر تقاريرها لممارسة النقد والضغط المعنوي؛
 12. إنشاء نشرة دورية تعنى بالقضايا المحلية وتشكل منبراً للنقد وتنشر التقارير عن عمل المؤسسات وسلوك الأفراد ودرجة الشفافية فيها. كذلك تكون من مهماتها ممارسة الرقابة على المؤسسات المدنية وأصحاب المهن الحرة وموظفي مختلف المؤسسات العاملة في المجتمع العربي.

التخطيط الاستراتيجي والرؤية التربوية لجهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل*

يطرح واقع العرب الفلسطينيين في إسرائيل تحديات على مستوى المجتمع عامة وعلى مستوى الجهاز التربوي التعليمي خاصة. وهو ما يتطلب تقديم تحليل عميق لواقع التربية في المدرسة العربية في إسرائيل، وإلقاء الضوء على التغييرات التعليمية والتقنية التي يجب إجراؤها في الجهاز التعليمي والتربوي، والتشديد على دور المدرسة في التعامل مع كافة المستجدات. يمكننا تعريف وتشخيص مشكلة هذا الجهاز من منظورين: الأول هو المنظور السياسي، المتمثل في التمييز القائم تجاه جهاز التعليم العربي. والثاني هو الأيديولوجي، المتمثل في حالة من عدم الاتفاق بخصوص مضامين التعليم وماهية القيم التي يفترض تربية الطالب الفلسطيني وفقها، وذلك سعياً إلى بلورة هويته القومية والمدنية على حد سواء.

بالرغم من التطور الكمي للتعليم العربي في البلاد إسرائيل، إلا أن تقييم النظام التعليمي لجهاز التعليم العربي من الناحية النوعية يعكس بعض المعضلات:

1. لا تزال التربية في جهاز التعليم العربي غير فعّالة لتكوين وإعداد شخصية الإنسان الخريج للتعامل مع العالم المعاصر، ما أدى إلى ولادة الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية.
2. رغم الجهود المكثفة لتغيير أساليب التدريس، فإن الغالب في جهاز التعليم العربي ما زال الطابع النظري، والاستمرار في الأساليب التقليدية التي تكسّر تذكّر المعرفة وليس إنتاجها.
3. ضعف مخرجات النظام التعليمي. حيث يدخل غالبية الخريجين إلى سوق العمل في مجال الخدمات وليس في مجال الإنتاج (ناهيك عن البطالة المستشرية بينهم)، وهو ما يؤدي إلى إعاقة حراكهم الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الفردي والجماعي.
4. ارتفاع معدلات الإخفاق في مواصلة التحصيل الدراسي حيث ما زال التحصيل متدنياً، خاصة إذا ما قورن بالتحصيل في جهاز التعليم العبري في كافة المراحل.
5. حرمان الأطفال العرب من التعليم قبل المدرسي (الطفولة المبكرة).
6. غياب جامعة عربية وكليات تربية متطورة، وهو ما يؤدي إلى ضعف الإنتاج البحثي للأساتذة التربويين وأساتذة الجامعات وغياب البحوث التجريبية والميدانية، وبالتالي إلى ضعف

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه د. خالد أبو عصبه وناقشته المجموعة

- الصلة بين المعرفة والعلم وحركة المجتمع، وتوسيع الهؤة بين عالم التربية والتعليم في المدرسة، وعالم الواقع الحقيقي في المجتمع.
7. شح الاستثمار في التعليم، سواء أكان ذلك على مستوى الحكومة أو على مستوى السلطة المحلية العربية أو الأهالي.
 8. إزدواجية اللغة بين المجتمع (اللغة المحكية) والمؤسسات التعليمية (اللغة الفصحى)، وهو ما يؤدي الى عرقلة العملية التعليمية وبالتالي الى ضعف في تطوير مهارات تفكيرية عالية.
 9. إعادة إنتاج معظم مناهج التعليم لنفس المجتمع وترسيخها الاغتراب الثقافي، ومساهمتها المحدودة في تعزيز الهوية الثقافية وحل الإشكاليات والصراعات الثقافية والاجتماعية التي تنتج عن الاختلال بين الأصالة والحداثة وما بعد الحداثة والتعامل مع العولمة.
- إن السياسة التربوية المعمول بها في جهاز التعليم العربي وما عكسته من سلبيات، تستدعي وضع استراتيجية تربوية تأخذ في الحسبان واقع الانكشاف الثقافي والمعرفي والثورة التكنولوجية. ثمة مهمتان رئيستان أمام أية استراتيجية تربوية تهدف إلى بناء مجتمع المستقبل: معالجة التحديات والمشاكل العالقة في الحاضر، وما يظهر ويستجد من عقبات وتحديات في المستقبل؛ والتعامل مع التربية كقوة دافعة لمجتمع المستقبل.
- عند الشروع بالتخطيط التربوي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار القيود والمحدوديات العديدة التي تتعلق بالمبنى الاجتماعي ومكانة المرأة العربية؛ وتلك الاقتصادية والسياسية والبيئية؛ وكذلك تلك النابعة من العملية التعليمية نفسها.

يجب أن تعتمد خطة العمل الاستراتيجي على الفرضيات الأساسية التالية:

1. حق العرب الفلسطينيين في إسرائيل - كأهل الوطن الأصليين - في إدارة الجهاز وتوجيه سياسته التربوية والتعليمية؛ إتمام أهداف التعليم العربي كما تم صياغتها في لجنة متابعة قضايا التعليم العربي بعيد مؤتمر التعليم العربي الرابع عام 1994. مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديلها (خاصة الأهداف الآلية منها) وفق المستجدات؛ تعزيز التربية للقيم الانسانية والخاصة.
2. وظيفة جهاز التربية والتعليم تتمثل من مركبين متصلين: الأول هو خلق جيل يتمتع بشخصية وهوية (على جميع أشكالها) محددة ومبلورة. والثاني هو إتاحة الفرصة أمام المربي للوصول إلى استغلال أقصى حدود قدراته وإمكانياته.
3. إتمام الجهاز التربوي المركب الأساسي لمشروع تنموي اجتماعي- اقتصادي وثقافي سياسي.

مسارات العمل

مسار نضالي وقانوني يتمثل في: استمرار المطالبة بإدارة الجهاز وتفعيله بما يتناسب مع القانون الدولي بهذا الشأن؛ والاتصال مع المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال من خلال التقارير الدورية؛ والتوجه إلى القضاء في قضايا تتعلق بالتمييز.

مسار تثقيفي تعبوي يتمثل في قيام لجنة متابعة قضايا التعليم ب: تكثيف علاقتها بالجمهور

العربي عامةً وبالمدارس العربية خاصةً؛ التشبيك مع جميع الجمعيات والمؤسسات الفاعلة في مجال التربية والتعليم على جميع مراحلها؛ إعداد مناهج تعليمية بديلة وفق الأهداف التي قامت بتحديدها.

مسار عملي يتمثل في: وضع دراسة مفصلة حول إقامة جامعة عربية؛ إقامة مجلس تعليم عال للمجتمع العربي (في إطار لجنة المتابعة العليا وبالتنسيق مع لجنة متابعة قضايا التعليم)؛ إجراء تحوّل على أنماط عمل لجنة المتابعة من لجنة متابعة إلى لجنة مهنية قادرة على وضع البرامج وتفعيلها؛ إقامة وحدات وأقسام معارف على المستوى المحلي تكون قادرة على وضع البرامج الخاصة وتفعيلها.

الخطوات المطلوبة

1. إلزام إدارات السلطات المحلية بوضع التربية والتعليم في أعلى سلم أولوياتها عملاً لا قولاً، وقيامها بدعم الأقسام القائمة بالقوى البشرية ذات القدرات المهنية العالية والقادرة على العمل المنهجي التربوي والتدريسي مع الأخذ بعين الاعتبار الخاصية الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ والكف عن تسييس التعيينات من قبل السلطات المحلية؛ واعتبار جهاز التربية والتعليم جزءاً من المشروع التنموي الاجتماعي-الاقتصادي المحلي؛
2. بحث إمكانية إقامة مدارس أهلية (من قبل جمعيات أهلية) ذات صبغة تربوية محددة؛
3. إقامة لجنة مهنية تعمل على وضع خطة للنهوض باللغة العربية كلغة أم؛
4. وضع خطة عمل على مستوى السلطات المحلية للنهوض بالتعليم اللامنهجي؛
5. العمل على تطوير الكوادر البشرية عامةً والقيادية على وجه الخصوص (يُقترح إقامة مدرسة خاصة للقيادة التربوية)؛
6. العمل على تطوير الهيئات المختصة القائمة وإقامة مركز أبحاث للتخطيط الاستراتيجي يعمل إلى جانب لجنة المتابعة العليا؛
7. العمل على تكثيف مشاركة الأهالي في العملية التربوية والتعليمية، قطرياً ومحلياً.

* الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل

الثقافة العربية الفلسطينية في البلاد وفي ظل النظام الإسرائيلي هي استمرار للثقافة الفلسطينية التي نشأت وتطورت هنا حتى النكبة، وقد ازدهرت منذ مطلع القرن العشرين مع النهضة القومية العربية في لبنان ومصر وكانت فلسطين محطة تجمع بين موقعين عربيين نهضويين: لبنان ومصر، فازدهرت فيها حركة أدبية وثقافية وفكرية بصور الصحف اليومية والمتخصصة وأنشأت المطابع في حيفا ويافا والقدس وصدرت الكتب. كما ازدهرت حركة ترجمة من اللغات الانجليزية والفرنسية والروسية وتبادل المثقفون من العالم العربي الزيارات مع أشقائهم الفلسطينيين وفي هذه الفترة ازدهرت النوادي الثقافية والرياضية. لقد تركز هذا النوع من الثقافة في المدينة الفلسطينية أما في القرى فقد ازدهرت "ثقافة ريفية" قبل النكبة في مواسم الأنبياء وأمسيات رمضان والمناسبات الدينية والاجتماعية الأخرى التي تشكل التراث الشعبي الفلسطيني.

ضربت النكبة هذه الحركة الثقافية بتشريد معظم المثقفين الفلسطينيين وهدم المؤسسات الثقافية في المدن وكان على الباقين في وطنهم أن يعيدوا بناء هذه الثقافة من جديد، تحت نير نظام عنصري وحكم عسكري ومؤسسات دولة مارست عليهم سياسة العدمية القومية بعدم الاعتراف بهم أقلية قومية (ما زالت هذه السياسة إلى اليوم) وبفرض مناهج تعليم تتجاهل ثقافتهم العربية الفلسطينية.

في النكبة ضربت المدينة الفلسطينية التي كانت مصدر الثقافة والابداع. وشهدت مرحلة ما بعد النكبة صراعا بين تيارين ثقافيين: التيار الوطني الذي قاده الحزب الشيوعي والتيار السلطوي الذي حركته أجهزة حكومية وهستدروتية.

ففي مطلع الخمسينات بدأت مدينة حيفا تستعيد نشاطها فواصلت صحيفة "الاتحاد" صدورها أواخر عام 1948 (كانت بدأت تصدر عام 1944) ثم صدرت مجلة "الجديد" (1951) وبدأت تصدر بعض الكتب العربية عن مطبعة "الاتحاد" وصارت تقام النوادي الثقافية الحزبية (الشيوعية) في المدن والقرى.

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه الأديب سلمان ناطور وناقشته المجموعة

وفي المقابل بدأت المؤسسة الحاكمة أيضا بنشاط ثقافي وإعلامي لنشر ثقافة الولاء للنظام مستغلة المدارس ونوادي العمال الهستدروتية التي بدأت تقام في القرى العربية كما بدأت باصدار الجريدة العربية اليومية الوحيدة وهي جريدة "اليوم" (صدرت حتى العام 1967 ثم صدرت العام 1968 باسم "الأبناء" وأغلقت عام 1979) ومجلات اسبوعية وشهرية مثل "حقيقة الأمر" و "الهدف" وأنشأت دار نشر عربية هي: "دار النشر العربي".

يمكن تقسيم العقود الستة الماضية إلى خمس مراحل هامة في مسيرتنا الثقافية:

المرحلة الأولى: من العام 1948 إلى العام 1956، أي من النكبة إلى العدوان الثلاثي على مصر ومجزرة كفر قاسم وبين النكبة والمجزرة بدأنا نلملم جراحنا ونؤسس لمشروعنا الثقافي. وتميزت هذه المرحلة بالفعاليات التأسيسية والجدل حول الثقافة بعد النكبة وكيفية بناء المؤسسات ومواجهة سياسة العدمية القومية خاصة وأن أصواتا مسؤولة حكوميا دعت إلى عبرنة العرب واستعمال اللغة العبرية باعتبارها لغتهم أيضا (أسوة باليهود العرب في الدول العربية). .

المرحلة الثانية: من العام 1956 وحتى العام 1967 (حرب حزيران واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وسيناء) وقد تميزت هذه المرحلة بوضوح الرؤية وتعظيم دور التيار الوطني بقيادة الحزب الشيوعي ونشوء ما سمي في ما بعد أدب المقاومة وظهور الكتاب والشعراء الذين فاجأوا العالم العربي عندما اكتشفهم بعد حزيران.

المرحلة الثالثة: من العام 1967 وحتى العام 1976 وتميزت بعودة التواصل مع جزء آخر من الشعب الفلسطيني وفتح نافذة على العالم العربي وظهور المدينة الفلسطينية من جديد: القدس ورام الله ونابلس، إلى جانب المدينة الفلسطينية التي بدأت تستعيد هويتها في أجزائها العربية الباقية: حيفا وعكا ويافا والناصرة، وهذه المرحلة مهدت للمرحلة التالية التي تميزت بوضع الأسس للهوية الثقافية الفلسطينية والفرز الواضح بين ثقافة السلطة المتهدانة والعدمية والثقافة الوطنية الكفاحية الثورية.

المرحلة الرابعة: من العام 1976 وحتى العام 1991 وهي مرحلة النهضة الثقافية التي شحنها يوم الأرض بكل مضامينه السياسية والوطنية والفكرية والتواصل الفلسطيني الفلسطيني، حيث شهدت الثقافة الفلسطينية عامة حالة من النهوض مع إقامة المؤسسات الثقافية لمنظمة التحرير في بيروت حتى العام 1982 واستمر هذا النهوض بالرغم من الخروج من بيروت والتشتت في العالم والعالم العربي حتى حلت الانتفاضة عام 1987 فشحنت النهضة الفلسطينية في كافة المواقع وبشكل خاص في المناطق المحتلة عام 1967 وفي الجليل والمثلث.

المرحلة الخامسة: مرحلة انتكاس وتبدأ من العام 1991 بحرب الخليج الأولى وتستمر بمرحلة أوصلو والانتفاضة الثانية ويميزها حالة التمزق العربي والفلسطيني وهي ما زالت مستمرة وتستدعي البحث والتحليل والعلاج وقد بدأت هذه الثقافة تفقد هويتها وخصوصيتها ولا تصمد أمام الأسرلة والعولمة وسيطرة النزعة النخبوية عليها وفك ارتباطها بمجتمعها.

المطلع على الأدب الفلسطيني بشكل خاص والثقافة الفلسطينية بشكل عام لا بد أن يلاحظ المشترك لهذه الثقافة أينما كانت وهو أن "فلسطين التاريخية" هي الوطن، ووحدة المكان،

حتى وإن كان مجزأً سياسياً ومحتلاً وممزقاً، تبقى هي الأرض التي يلتقي عليها المبدعون الفلسطينيون، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنافي أو في الوطن. والانتماء إلى هذا المكان هو المركب الأول في الهوية القومية والحضارية والثقافية، لأن المكان الفلسطيني يكوّن اللغة الأدبية الأولية بمفردات التاريخ والجغرافيا والحضارة والهم القومي والرؤية الوطنية والى غير ذلك من مفردات تشكل وعي المثقف الفلسطيني والمبدع بشكل عام.

نحن جزء من هذا المكان وهو يصوغ وعينا ولغتنا الأدبية ويبلور هويتنا، ولا يخفى على أحد أن إسرائيل، الدولة العبرية الصهيونية اليهودية، حاولت خلال كل العقود الماضية فك ارتباطنا بهذا المكان، ليس فقط بواسطة الترانسفير الجسدي، بل الترانسفير الفكري والوجداني أيضاً، أي خلق هوية جديدة تقوم بالأساس على "الإخلاص للدولة" - كما جاء في أهداف مناهج التعليم العامة والعربية أيضاً.

لم تنجح هذه السياسة، والدليل على ذلك أن في داخل إسرائيل، بعد النكبة، انبعثت حركة ثقافية عربية فلسطينية، هي امتداد طبيعي، في ظرف غير طبيعي، للحركة الثقافية الفلسطينية التي تبلورت في مطلع عشرينيات القرن العشرين.

من ناحية أخرى فاننا نعيش في ظل الدولة اليهودية ونتقن اللغة العبرية ونستهلك الثقافة العبرية وملتقي المثقفين ونصغي إلى خطابهم ونلقي عليهم خطابنا وترجمهم إلى العربية ونكتب بلغتهم، وبمعنى آخر أصبحنا ننتمي إلى ثقافة الآخر، مثلما ينتمي الكاتب الفلسطيني الذي يعيش في فرنسا ويسهم في الثقافة الفرنسية، أخذاً وعطاءً، والفلسطيني في أمريكا وبريطانيا. إنه انتماء إلى ثقافة مكتسبة أجنبية مضافة إلى ثقافة الأم أو الانتماء الأولي.

الفارق بيننا وبين غيرنا ممن يعرفون بانتمائهم الثقافي المزدوج هو أننا ننتمي إلى ثقافتنا طرفي الصراع، نحن وهم، بمعنى آخر أننا أصبحنا أيضاً جزء من ثقافة الآخر / الند.

هذا الانتماء المزدوج ليس إرادياً بل هو قسري. انه شكل من أشكال الاحتلال الثقافي من جهة، والانتماء المعرفي من جهة أخرى، فهل نعرفه لنطبع معه ويصبح جزءاً من هويتنا أم نعرفه لنشتبك معه ليبقى خارج الهوية إلى أن يصبح هو جزءاً من هويتنا؟

أما الإشكالات في امتداد الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل فناجمة عن شبه قطيعة عن الثقافة الأم في الوطن العربي وتصل أحياناً إلى حد المقاطعة العربية لهذه الثقافة، أو الاستخفاف بمكانتها ودورها ورفض الاعتراف بموقعها المجابهة في الخط الأمامي للفكر الصهيوني والفكر الكولونيالي المناهض للفكر العربي بكل تجلياته، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور النضالي السياسي للثقافة في مرحلة تحديات تاريخية خطيرة كالتتي نشهدها اليوم عربياً وفلسطينياً ولكن من جهة أخرى أيضاً فالثقافة كحاجة يومية لا يمكن أن تنمو وتزدهر بمعزل عن الثقافة الأم، "الذات الكبرى".

حان الوقت لطرح مسألة التواصل والامتداد بعمق ومسؤولية وعقلانية، وفي إطار حوار شامل لتوسيع مفهوم الانتماء من "الذات الصغرى" إلى "الذات الكبرى" وتحديد آليات العلاقة العضوية بالثقافة العربية الأم في كافة أقطار الوطن العربي.

العلاقة مع "الأخر" الإسرائيلي لا تطرح فقط مسألة العلاقة مع ثقافته بل أيضا العلاقة الثقافية مع الدولة ومؤسساتها، فالدولة لم تحدد بعد موقفا مقبولا علينا من ثقافتنا العربية أي أنها ما زالت تتعامل معنا كأقليات من طوائف مختلفة وليس كأقلية قومية ولذلك فإن الدعم الذي يمكن أن تقدمه سيكرس لخدمة هذه السياسة، فهل نقبل دعما يتنافى وتطلعاتنا وهويتنا وجوهر ثقافتنا؟ موضوع الثقافة الفلسطينية في إسرائيل والدعم الحكومي لم يدرس بشكل معمق ولم يناقش ولم يعقد حوله أي يوم دراسي أو مؤتمر أو ندوة جادة، مع أنه طرح كثيرا في الصحف ويثير الكثير من التساؤلات ومن الضروري دراسة كل جوانبه.

نحن نتعرض مثل غيرنا من الجماعات السكانية في العالم إلى افرازات العولمة ومد الثقافة الغربية التي تسيرها مصالح اقتصادية وسياسية بهدف بناء نظام كوني يخدم هذه المصالح، وبسبب انشغالنا اليومي في القضايا الثقافية "المحلية" لم تطرح ثقافتنا سؤال العلاقة بالغرب ومواجهة العولمة لا في الندوات ولا في المؤتمرات ولا في وسائل الاعلام، وظل الموقف يتراوح بين الرفض القاطع والغاضب من جهة والخنوع الاستسلامي من جهة أخرى وتبني الصيغ المتناقضة وفقا لأيديولوجيات تبدأ بالغيبية الأصولية وتنتهي بطروحات مستوردة لما بعد الحداثة. ان وضع هذه المسألة على جدول ثقافتنا الفلسطينية هنا لا يعني فقط بلورة موقف منها بل أيضا الاسهام الفاعل في الحوار الكوني الدائر بين ثقافتنا الشرق والغرب والموقف من التراث القومي والتراث الانساني، والانتقال من موقع مهمش إلى مواقع مركزية في الاسهام الحضاري الانساني والتفاعل معها على أساس التعددية الثقافية القائمة على التميز والانسجام في النسيج الواحد. وبناءً عليه فإننا نطرح الاقتراح التالي:

هيئة عليا لشؤون الثقافة

إقامة هيئة عليا لمتابعة شؤون الثقافة الفلسطينية في إسرائيل لا تشكل بديلا لأي إطار ثقافي قائم، بل لدعم هذه الأطر والفعاليات ولتجميع وتكثيف العمل على صيانة وتطوير ثقافتنا. هيئة متابعة الثقافة الفلسطينية ستكون مستقلة وتعمل إلى جانب لجنة المتابعة العليا لكنها ليست خاضعة لمؤسساتها وذلك للفصل بين السياسي والثقافي ولضمان استقلالية تامة بعيدة عن التأثيرات الحزبية والسياسية للهيئات التي تقوم عليها لجنة المتابعة العليا. هذه الهيئة تتألف من رؤساء المؤسسات الثقافية: الجمعيات التي تعنى بالعمل الثقافي والمسارح والنوادي الثقافية واتحادات كتاب وفنانين ومجلات ثقافية وغيرها، وهي تنتخب سكرتاريا مصغرة تجتمع بشكل دوري بحيث تشكل لجنة تنفيذية منبثقة عن الهيئة العامة التي تلتقي سنويا في مؤتمر الثقافة الفلسطينية.

تقوم اللجنة في المرحلة الأولى بإجراء مسح عام للواقع الثقافي العربي في البلاد وجمع المعطيات حول الفعاليات الثقافية والمؤسسات القطرية والمحلية ومصادر التمويل، وتشكل لجنا فرعية لكل مجال ثقافي: الأدب، المسرح، الفنون التشكيلية، الانترنت وغيرها، وتقوم كل لجنة بإعداد تقرير مفصل وتقدم توصيات تناقش في لجنة المتابعة الثقافية ثم تحوّل الى مؤتمر الثقافة العربية.

مؤتمر الثقافة الفلسطينية

على المستويين النظري والفكري، فإن مؤتمر الثقافة العربية الأول سيناقش ثلاث مسائل جوهرية هي:

1. هوية هذه الثقافة ومضامينها القومية؛

2. علاقتها بالآخر الإسرائيلي؛

3. موقعها في الثقافة العالمية.

على المستوى العملي فإن مؤتمر الثقافة الفلسطينية (مؤتمر يافا للثقافة الفلسطينية، أو حيفا، أو الناصرة...) سيقدم أوراقاً لقراءة ومناقشة مشهدنا الثقافي ووضع صيغة شاملة لتعريف هذه الثقافة ورسم مساراتها وتحديد آلية المتابعة ووسائل الصيانة والتطوير. المؤتمر الأول سينتخب هيئات اللجنة لتنفيذ القرارات والتوصيات، على أن يكون المؤتمر سنوياً تناقش فيه المستجدات على الساحة الثقافية بين مؤتمرين. لإعداد المؤتمر ستنتخب لجنة مبادرة وستعدّ أوراق عمل ورؤوس أقلام وتنظم فعاليات وندوات على شرف المؤتمر.

العمل المؤسّساتي والعمل السياسي*

تشكل المؤسسات المجتمعية العماد لتنفيذ الرؤية الجماعية لمجتمع مقصى عن مؤسسات الدولة مثل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. إذ يتطلب تطوير الحراك السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل تطويراً للمبنى التنظيمي وللمؤسسات؛ ليوائم بين قدرة التحرك ضمن مؤسسات الدولة وقدرة التحرك المستقل كمجتمع له مؤسساته وقياداته السياسية والمجتمعية.

إن بناء المؤسسات الوطنية وتوضيح أدوارها الداخلية وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية والسلطات المحلية المنتخبة والمبادرات الفردية والقطاع الخاص والمؤسسات الحزبية، هي من أهم التحديات التي تتطلب نقاشاً واتخاذ قرارات. تطوير المؤسسات وتفعيلها من شأنه إحداث تغيير حقيقي في مكانتنا الجماعية، في القدرة على التحرك في ظل الصراع في المنطقة، في مكانتنا في الدولة وفي الرؤية الجماعية التي بدأت تتبلور - خصوصاً في أعقاب اتفاقيات أوسلو - لدى التيارات السياسية والمجتمعية الفلسطينية في البلاد.

تتميز المرحلة الحالية ببناء عشرات المؤسسات القطرية ومئات المؤسسات المحلية بينها الخدماتية، الحقوقية، الدينية، النسوية، الثقافية والتربوية. تشكل هذه المؤسسات فقط 5% من المؤسسات غير الحكومية المسجّلة في إسرائيل وميزانياتها الإجمالية لا تتعدى 2% من ميزانيات الجمعيات الفاعلة في إسرائيل، إذ تحصل هذه الجمعيات على 1,5% فقط من الميزانيات التي تخصصها الوزارات الحكومية للجمعيات، كما تستثنىها غالبية المؤسسات اليهودية العالمية وتستصعب الحصول على دعم من مؤسسات العالم العربي.

تعمل هذه المؤسسات الى جانب المؤسسات الحزبية او القطرية التي تمثل الجماهير العربية مثل لجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. لكنها تعمل دون تنسيق وتطوير استراتيجيات لتدعيم للقطاع الخاص على أنواعه، ودون وجود خطة اقتصادية تستفيد من نقاط القوة الاقتصادية وتتعامل مع نقاط الضعف التي يعاني منها المجتمع العربي في مجالات التنمية والتطوير. وبالمجمل فإن المجتمع الفلسطيني يفتقر الى رؤية إستراتيجية لتطوير وتنسيق العمل المؤسّساتي، على أشكاله.

* اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه السيد جعفر فرح وناقشته المجموعة

الغايات المقترحة:

1. مواصلة وتعزيز عمليات التنظيم الداخلية والجماعية الهادفة إلى ضمان الحقوق الجماعية والفردية للمجتمع الفلسطيني كمواطنين عرب في الدولة، كسكان البلاد الأصليين وكجزء من الشعب العربي الفلسطيني المشتت في أرجاء العالم، كجزءاً من المنطقة العربية، وكمسهمين في الحوار العالمي.
2. تعميق الوعي المتعلق بالهوية العربية الفلسطينية الوطنية، وبالقيم الديمقراطية، الإنسانية والمدنية في المجتمع العربي بشكل عام، كنقاط أساسية في مقاومة السيطرة المؤسسية، وتحدي التفسيرات الإثنية والمشاكل الاجتماعية الداخلية بما فيها قضايا مكانة المرأة العربية والأطفال والطبقة.
3. تطوير وتعزيز عمل هيئات المجتمع العربي التي تهدف إلى تغيير السياسة المؤسسية المتعلقة بمكانة المجتمع العربي واحتياجاته، بما في ذلك خلق آلية للتنسيق بين الهيئات المختلفة.
4. بناء مؤسسات وإستراتيجيات تستفيد من مكانة المجتمع العربي المميّزة محلياً وإقليمياً في إنهاء الحرب وتحقيق السلام العادل في المنطقة.
5. تطوير أدوات من أجل زيادة الحوار ومنع النزاعات المجتمعية الدامية.
6. تطوير برامج مجتمعية من أجل تغيير مكانة المرأة العربية بشكل عام، والتركيز بشكل خاص على رفع المكانة الاجتماعية الاقتصادية والمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات في إسرائيل.
7. تطوير وتعزيز العلاقات والنشاطات مع دول ومنظمات على الساحة الدولية، بما في ذلك المجتمعات اليهودية، من أجل التشديد على أهمية الاعتراف الدولي باحتياجات المجتمع العربي القومية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بغية الدفع قدماً بمكانة المجتمع العربي وتطوير نظام ديمقراطي، متساو وعادل لجميع مجموعات السكان في إسرائيل.
8. تعزيز التعاون بين المنظمات المحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع اليهودي، من أجل الترويج لقرارات ذات تأثير سياسي، اجتماعي واقتصادي على الفرد والمجتمع، وتلك القرارات التي تؤثر على المجتمع العربي بشكل خاص، بما في ذلك قضية السلام العادل في المنطقة.
9. تطوير آليات عمل لتوثيق العلاقة وتطويرها مع باقي أجزاء الشعب الفلسطيني، والعالم العربي على أساس التواصل الوطني والثقافي دون المس بالمكانة الخاصة لمجتمعنا محلياً وإقليمياً.

الأسس المقترحة لتطوير عمل المؤسسات

العلاقة بين المؤسسات الوطنية والتيارات السياسية الحزبية: تتطلب المرحلة اتخاذ قرار حول شكل تطوير وتدعيم المؤسسات الوطنية القطرية وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا للتجاوب مع حاجات وتوقعات التحرك الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل. يجب تحديد شكل بناء المؤسسات الوطنية التابعة للجنة المتابعة العليا وتحديد شكل تنظيمها وعلاقة الأحزاب السياسية بها

وعلاقتها مع المبادرات المحلية والفردية ومع القطاع الخاص.

تنظيم العلاقة بين المؤسسات الوطنية: يتطلب تشكيل المؤسسات الوطنية تنظيم العلاقة فيما بينها وإيجاد إطار ينسق بين الجمعيات المستقلة أو الحزبية وبين الهيئات الوطنية التنفيذية التابعة للجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية. كما يتطلب إيجاد آليات مناسبة لتحويل رسوم تمويل المؤسسات الوطنية من الأحزاب السياسية والسلطات المحلية العربية. ومن الأهمية بمكان، في هذا السياق، حسم النقاش حول عمل لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية من قبل الأحزاب السياسية والسلطات المحلية والمصادقة على دستورها الجديد في أسرع وقت ممكن.

إطار تنسيقي بين الأحزاب السياسية: يقتصر التنسيق الحالي بين الأحزاب السياسية على ممارسات رد الفعل التي تبادر إليها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وتمتنع الأحزاب عن تطوير إطار تنسيقي ثابت بينها، لمواجهة السياسة الحكومية ومناقشة خطط وطنية عامة كهدف مركزي أمامها. من المهم إنشاء هذا الإطار التنسيقي الثابت الذي لا يعتمد المزاجية في عمله ويبادر للتعامل مع تحديات الحلبة السياسية الإسرائيلية.

خطة وطنية للتنمية والتطوير: تتطلب المرحلة الحالية تطوير خطة وطنية للتنمية والتطوير في كافة المجالات تعتمد على دراسة الوضع القائم وتستفيد من نقاط القوة لمواجهة سياسة التهميش التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الاقتصادية وأفراده في مجالات التنمية والتطوير. يجب أن تعتمد هذه الخطة على مسح ميداني جدي يمكن اعتماده لوضع خطط تنموية في مجال القوى البشرية والبنى التحتية.

تدعيم القطاع الخاص: يشكل القطاع الخاص في أي مجتمع قطاع عامل هام للتطوير الاقتصادي التنموي وفي حالة المجتمع الفلسطيني يعاني هذا القطاع من التمييز والتهميش الحكومي ولا يتم التعامل معه مجتمعيًا كقطاع استراتيجي من شأنه أن يفيد ويستفيد من المكانة الخاصة للمجتمع الفلسطيني.

تدعيم المؤسسات المستقلة: يتكامل إنشاء مؤسسات قطرية تتبع للهيئات التمثيلية مع تشجيع المبادرات الذاتية المحلية والقطرية العاملة في المجالات الخدمائية، البحثية، الثقافية الدينية أو الحقوقية. ويتطلب تطوير العمل المؤسساتي تنسيق الجهود بين الهيئات القطرية والحزبية والقطاع الخاص وقطاع المبادرات المجتمعية المستقلة وإيجاد آليات لتنسيق العمل بينها ومعها دون السيطرة على برامجها ومشاريعها.

المؤسسات الوطنية المطلوبة للمرحلة القادمة

إطار القيادة السياسية: يعمل هذا الإطار على قيادة الجماهير العربية والتنسيق بين الأحزاب السياسية ويسهم في خلق منصة للحوار الديمقراطي المجتمعي، كما يقوم بالتنسيق بين

التيارات السياسية لما هو في مصلحة الجماهير العربية. ثمّ ينسق هذا الإطار بين حركات الشبيبة، الجمعيات، النقابات والحملات الإعلامية التي تنفذها الأحزاب السياسية، من دون التخلي عن مبدأ المنافسة بينها على برامج العمل والتميز. يبادر رئيس لجنة المتابعة العليا إلى عقد لقاءات لتطوير هذا الإطار ليشكل مرحلة جديدة في عمل لجنة المتابعة العليا. يجب إنهاء الحوار بين الأحزاب السياسية واتخاذ قرارات تنفيذية تكون بحجم توقعات الجماهير العربية من قيادتها السياسية.

إطار للقيادة الحزبية والقيادة المحلية: تدمج لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، حالياً، القيادة الحزبية القطرية مع القيادة المحلية في نشاطاتها رغم الحاجات المختلفة والمتناقضة، بعض الأحيان، بين هذين الإطارين. من المهم تطوير هذه الهيئة على ان تشمل القيادة المحلية في المدن المختلطة.

إطار للسلطات المحلية العربية: تقوم لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية بتنسيق العلاقة بين الرؤساء وتمثيل مصالح السلطات المحلية العربية. المطلوب توسيع ومأسسة عمل هذا الإطار ليستفيد من القوة الاقتصادية التي تملكها هذه السلطات ولوضع برامج ومخططات إقليمية تخدم المواطنين والسلطات المحلية. من المهم تخطيط نشاطات إقليمية للسلطات المحلية في مجالات التعليم، الصرف الصحي، الصناعة، المواصلات، الثقافة والخدمات الحكومية. يتحمل هذا الإطار مسؤولية عدم امتصاص السلطات المحلية العربية لغضب الجماهير من سياسة الحكومة بسبب موقعها وخصخصة المسؤوليات الحكومية.

أطر وطنية تابعة للجنة المتابعة وأطر مستقلة: تحتاج لجنة المتابعة العليا إلى بناء المؤسسات الوطنية أو تدعيم المؤسسات الوطنية القائمة؛ لتتمكن من وضع التصورات وتنفيذ الرؤى الإستراتيجية للجماهير العربية في المجالات المختلفة.

تطوير رؤية إستراتيجية للمجتمع العربي يتطلب وضع تصور لتطوير وملاءمة المؤسسات التي تستطيع ان تنفذ العمل السياسي بما يتلاءم مع الرؤية الشاملة والتي تناسب التطلعات والمرحلة السياسية الحالية والمستقبلية، من خلال توضيح الأدوار بين المؤسسات المجتمعية وتقاسم الأدوار بين المؤسسات القائمة وبناء المؤسسات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية.

نوعية المؤسسات المقترحة تطويرها

1. إتمام مسار تطوير هيئة تمثيلية وطنية منتخبة للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل (مسار تقوده لجنة المتابعة العليا).
2. تطوير عمل اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وتشكيل أجهزة تنفيذية تستفيد من مكانة وقدرات السلطات العربية وترافع عن حقوقها.
3. تطوير العمل والهيئات القائمة وإقامة لجان فرعية تابعة للجنة المتابعة العليا، بمشاركة الجمعيات المستقلة، القطاع الخاص ومهنيين مستقلين تعمل في المجالات التالية:
 - أ. لجنة فرعية تعنى بشؤون تطوير التعليم العربي والموارد البشرية؛
 - ب. لجنة فرعية تعنى بالشؤون الثقافية؛

- ت. لجنة فرعية تعنى بشؤون التطوير الاقتصادي والتنموي والزراعي؛
- ث. لجنة فرعية تعنى بشؤون الرفاه والصحة؛
- ج. لجنة فرعية تعنى بشؤون المؤسسات الدينية وتشجع حوار الأديان؛
- ح. لجنة فرعية تعنى بتطوير العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية؛
- خ. لجنة فرعية تعنى في تطوير مكانة المرأة المجتمعية والسياسية؛
- د. لجنة فرعية تعنى بشؤون النقب والقرى غير المعترف بها على وجه الخصوص؛
- ذ. لجنة فرعية تعنى بقضايا التخطيط والأرض؛
- ر. لجنة فرعية تعنى بشؤون الإعلام.

يمكن، في هذا السياق، اعتماد الهيكلية التنظيمية للجنة متابعة قضايا التعليم العربي كشكل من أشكال بناء المؤسسات القطرية؛ لتضمن مهنتها من جهة، والحفاظ على قدرة تأثير الأحزاب السياسية وتجديد المؤسسات المستقلة والأفراد المهنيين في المجال تستفيد وتساهم في عمل السلطات المحلية العربية، من جهة أخرى.

إقامة وتفعيل هذه الهيئات تتطلب إقامة ذراع تنفيذي مهني يكون مسؤول عن إقامة الهيئات، إيجاد مصادر التمويل لتفعيلها والتفعيل العملي.

قائمة أسماء المشاركين والمشاركات في المجموعة

المؤسسة	الاسم
رئيس لجنة المتابعة واللجنة القطرية	شوقي خطيب
جامعة بئر السبع، مؤسسة القنديل	د. رياض اغبارية
رئيس بلدية أم الفحم	الشيخ هاشم عبد الرحمن
مؤسسة الدفاع عن حقوق المهجرين	واكيم واكيم
مؤسسة نساء ضد العنف	عايدة توما
الجامعة العبرية	بروفسور عزيز حيدر
صندوق ابراهيم	حسام أبو بكر
مؤسسة الأهالي، محام	اياذ رابي
جامعة حيفا، مؤسسة ابن خلدون	د. أسعد غانم
جامعة بئر السبع	د. ثابت أبو راس
كلية عيمق يزراغيل، كلية أورانيم، مؤسسة عدالة	بروفسور مروان دويري
مؤسسة اميل توما	سلمان ناطور
مؤسسة سيكوي	علي حيدر
الجامعة العبرية	د. نهاية داوود
رئيس مجلس كفر ياسيف	عوني توما
مؤسسة مدي	نبيه بشير
مؤسسة آدم	صابر رابي
فان لير، مؤسسة مسار	د. خالد أبو عصبه
الجامعة العبرية	د. عادل مناع
جامعة بار إيلان	د. محمد أمارة
جامعة بئر السبع	بروفسور اسماعيل أبو سعد
الجامعة العبرية	بروفسور محمد حاج يحيى
مؤسسة مدار	د. مفيد قسوم
كلية حيفا لتأهيل المعلمين	د. هالة اسبنيولي
جامعة حيفا	د. راسم خمائسي
جامعة حيفا	راوية شنطي
كلية اعيلين	د. ماري توتري
مؤسسة مساواة	جعفر فرح
مؤسسة سيكوي	أيمن عودة
مؤسسة دروب	وليد ملا
المركز العربي اليهودي للسلام	سناء وتد
جامعة حيفا	د. يوسف جبارين
مؤسسة شتيل	جابر عساقلة
مؤسسة فان لير	د. خنساء ذياب
رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي	نبيه أبو صالح
المركز لمكافحة العنصرية	بكر عواودة
مديرة البرنامج- اللجنة القطرية	غيداء ريناوي- زعبي

قائمة الباحثين المراجعين لأوراق العمل

المؤسسة	الاسم
كلية عيمق يزراغيل، مؤسسة عدالة	بروفسور مروان دويري
جامعة حيفا	د. راسم خمائسي
جامعة بار إيلان	د. محمد أمارة
مؤسسة مساواة	أمين فارس
الجامعة العبرية	د. مخاييل كرييني
لجنة متابعة قضايا التعليم العربي	نبيه أبو صالح